الأمم المتحدة S/PV.4933

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٩٣٣**

الخميس، ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، الساعة ٩/٤٥

نيويورك

الرئيس:	السيد ولتزر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	إسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد آدشي
	الجزائر	السيد با علي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد جانغ يشان
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هوليداي

جدول الأعمال

القضايا العابرة للحدود في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن سبل مكافحة المشاكل دون الإقليمية والقضايا العابرة للحدود في غرب أفريقيا (S/2004/200)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-28284 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

القضايا العابرة للحدود في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن سبل مكافحة المشاكل دون الإقليمية والعابرة للحدود في غرب أفريقيا (S/2004/200)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة سأعبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوات إلى ممثلي أيرلندا وغانا واليابان للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أعرب عن الترحيب الحار بمعالي السيد نانا أكوفو أدو، وزير خارجية غانا والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد نانا أكوفو أدو (غانا) مقعدا حول طاولة المجلس، وشغل ممثلا البلدين الآخرين السابق ذكرهما المقعدين المخصصين لهما في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى معالي السيد محمد بن تشامباس، الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بالأمين التنفيذي الموقر للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، معالي السيد محمد بن شمباس، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد يان إغلاند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة الطارئة.

تقرر ذلك.

أدعو السيد إغلاند إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد زفيرين ديابر، نائب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تقرر ذلك.

أدعو السيد زفيرين ديابر إلى شغل المقعد المخصص في قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن سبل مكافحة المشاكل دون الإقليمية والعابرة للحدود في غرب أفريقيا، الوثيقة S/2004/200.

أرحب بحضور الأمين العام وأدعوه إلى أخذ الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب بالوزراء الحاضرين، بمن فيهم الوزير الفرنسي المسؤول عن التعاون والفرانكوفونية، الذي يرأس الجلسة، ووزير خارجية غانا. وأرحب أيضا بالسيد شمباس، الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. السيد ويلتزر، يسرني جدا أن أراكم هنا وأن أراكم تترأسون هذه الجلسة. وأود أيضا أن أبدأ بقولي لأخي في الوطن نانا أكوفو – أدو :''أكوابا''، وهي تعني ''مرحبا''.

لقد اتخذت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤخرا مبادرات هامة لمعالجة التحديات الخطيرة للسلم والأمن التي تواجه أبناء غرب أفريقيا. وكما اعترف مجلس الأمن، برهنت هذه المبادرات على تصميم الأفارقة على حل المشاكل الأفريقية – بالتعاون مع المجتمع الدولي. وهذه المناقشة المفتوحة خطوة أخرى هامة في جهود المجلس الرامية إلى تشجيع اتباع نهج إقليمي لمواجهة تلك التحديات، كما أنها دليل آخر على علاقات العمل الجيدة بين المجلس وأعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

والتقرير المعروض على المجلس (S/2004/200) هو أول تقرير يكرس خصيصا للمشاكل العابرة للحدود في المنطقة دون الإقليمية. والتوصيات الواردة في التقرير توصيات عملية. ولم تُجمع على أساس ترتيبها من حيث الأولوية، ولكن في شكل رؤوس مواضيع عامة مثل إصلاح القطاع الأمني، ونزع السلاح، والابتزاز، و ''التسمية والفضح''، وانتشار الأسلحة الصغيرة. وهي ليست قائمة تَسُّوق مقدمة إلى المانحين، بل دعوة إلى العمل. وهي على هذا النحو، موجهة نحو طائفة واسعة من الأطراف الفاعلة، بما في ذلك مجلس الأمن وهيئات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، وشركاء التنمية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وأمانة الجماعة الاقتصادية، وفرادى الدول الأعضاء في غرب أفريقيا، ومنظمات المجتمع المدني، والأطراف الفاعلة غير الدول مثل موردي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

والفكرة الرئيسية هي أنه، إذا أردنا التعامل مع مشاكل المنطقة بطريقة فعالة ومستدامة، لا يمكن تنفيذ هذه التوصيات فقط على أساس كل بلد على حدة. إن تنفيذها يتطلب نهجا إقليميا متعدد الجوانب. وفي الوقت نفسه، من الواضح أن بعض المسائل لها تأثير قوي بشكل خاص على الأمن والاستقرار، ولا يمكن بدونها إحراز مزيد من التقدم. وبالتالي ينبغي إيلاء اهتمام خاص لانتشار الأسلحة الصغيرة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، واستخدام الجنود الأطفال والمرتزقة، وكذلك إغلاق الطرق، مما يعوق بدرجة كبيرة حركة الأشخاص والبضائع في المنطقة دون الإقليمية.

وإني إذ آخذ هذا في الحسبان، وللبناء على أساس هذا التقرير وهذه الجلسة، طلبتُ من ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، السيد أحمد ولد عبد الله، الموجود معنا اليوم، عقد اجتماع في المنطقة في المستقبل القريب لاستكشاف الطرق التي تتمكن بها الجماعة الاقتصادية وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة من المضي إلى الأمام على أفضل نحو. وقد اتُخذت بالفعل خطوة هامة إلى الأمام بالترتيب الجديد الذي يقضي بأن يجتمع كل ممثليَّ الخاصين وقادة القوات في المنطقة دون الإقليمية في فترات منتظمة، بقيادة السيد ولد عبد الله. وفي نفس السياق، سيقوم ولد عبد الله أيضا بمزيد من العمل لتعزيز التآزر بين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والجهود الإنسانية والإنمائية التي تضطلع بها المنظمة.

إن الأسباب الأساسية لمشاكل المنطقة – وفي الواقع أسباب الصراعات التي تفرخها أو تزيد من تفاقمها – كانت خارجة عن نطاق التقرير. ولكن كما نعلم جميعا، ترتبط تلك الأسباب قبل كل شيء بمسائل الحكم، وحقوق الإنسان والشفافية. ومن المؤسف أن هذه الانتهاكات

متفشية بشكل مفرط في المنطقة. وإلى أن تعالج بكل تصميم، وإلى أن تحدث قطيعة أساسية مع الاستبداد وثقافة العنف والاستبعاد والإفلات من العقاب، أخشى من أن تظل أي خطوات إلى الأمام نستطيع القيام بها في معالجة المشاكل العابرة للحدود مجرد خطوات مؤقتة، وهشة في أحسن الأحوال.

ولذلك فإني أحث حكومات المنطقة على البناء على المكاسب التي تم تحقيقها مؤخرا وإنشاء مؤسسات ديمقراطية قوية ومنظمات إقليمية فعالة. إن غرب أفريقيا قد وُهِبت مجتمعا مدنيا حيويا لديه خبرة واسعة النطاق في منع نشوب الصراعات، وبناء السلام والتنمية. وينبغي للدول أن تستفيد من خبرتها في معالجة مشاكلها. وأحث المجتمع الدولي أيضا على الاستجابة بتقديم كل المساعدة الممكنة، بما في ذلك المساعدة على الصعيد السياسي.

أخيرا، إن الأمم المتحدة، بدورها، ستواصل عملها وجهودها من أجل العمل بشكل أفضل كفريق لدعم رغبات أبناء المنطقة ولتعزيز التعاون مع الجماعة الاقتصادية سعيا إلى تحقيق أهدافنا المشتركة المتمثلة في السلام والاستقرار والتنمية. فلنبذل جميعا قصارى جهدنا لتحقيق التغيير الحقيقي والأمل في حياة سكان كل المنطقة الذين يكافحون من أجل تجاوز المعاناة الراهنة والوصول إلى أيام أفضل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه وعلى كلماته الطيبة الموجهة إليَّ.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية غانا، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، نانا أكوفو – أدو.

السيد نانا أكوفو – أدو (تكلم بالانكليزية): ينبغي أن أستهل بياني بتوجيه الشكر، باسم رئيس هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فخامة السيد جون أغيكوم كوفور، رئيس جمهورية غانا، وقادة وشعوب الجماعة، إلى الأمين العام على تقريره المعروض على مجلس الأمن (S/2004/200) وعلى المناسبة التي يتيحها لنا لمناقشة الأمور السائدة في حياة الجماعة أمام المجلس.

ويحاول هذا التقرير أن يحلل مشاكل غرب أفريقيا بكل معانيها المتعددة، ومع أنه يعوزه الكمال التام، فإنه بالتأكيد حافل بالأمور التي تبعث على التفكير.

وأود أيضاً أن أتوجه بالشكر لمجلس الأمن على الجهود المستمرة التي ما فتئ يبذلها لإيجاد حلول دائمة لخضم المشاكل التي هزت منطقة غرب أفريقيا هزاً، وقوضت فيها السلام والأمن والتنمية على مدار العقدين الماضيين. ولا سبيل إلى المبالغة في تأكيد ملاءمة انعقاد هذه الجلسة الاستثنائية من حيث التوقيت، بالنظر إلى الحالة الأمنية الخطيرة في منطقتنا التي كانت إلى عهد قريب من أشد مناطق العالم تفجراً وعرضة للصراعات.

بيد أن الحالة الأمنية في غرب أفريقيا اليوم تدعو إلى التفاؤل الحذر والقلق الذي له ما يبرره على حد سواء. فرغم إحراز شيء من التقدم الجدير بالترحيب، بإنهاء الحرب الأهلية التي دامت عقداً من الزمان في سيراليون وإجراء انتخابات ناجحة في أيار/مايو ٢٠٠٢ في البلد المذكور، فضلا عن التقدم المحرز في بلدان أخرى مثل بنن والسنغال وغانا ومالي ونيجيريا، لا يزال انعدام الاستقرار في بقاع أخرى من هذه المنطقة يهدد سلامها بالخطر.

ذلك أن الصراع والبؤس في دولة من الدول يميل إلى التسرب إلى أقاليم جيرانها لما يترتب عليهما من مشاكل المشردين داخليا واللاجئين وتنقل جماعات حرب العصابات والمرتزقة عبر الحدود. وقد كان انتشار القلاقل في سيراليون

وغينيا – بيساو وليبريا، ومؤخراً في كوت ديفوار، باعثاً رئيسياً من بواعث القلق لدى قادة المنطقة.

وقد أبرزت الاضطرابات السياسية والصراعات الأهلية وقدرتها على نشر القلاقل سريعاً في أرجاء المنطقة ضرورة وضع نهج شامل يركز من خلال مجموعة من الأنشطة على التصدي للأسباب الكثيرة الجذرية المترابطة الكامنة وراء هذه المشاكل.

وأدى فهم ذلك إلى اعتماد رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء ''إعلاناً بشأن اتخاذ نهج للسلام والأمن على الصعيد دون الإقليمي''، وذلك في اجتماع عقد في أبوجا يوم ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٣، وقام فيه قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بإعادة تأكيد تصميمهم على تعزيز السلام والاستقرار في غرب أفريقيا؛ وإعادة تأكيد أهمية الأخذ بنهج إقليمي متضافر إزاء تسوية الأزمات التي تؤثر في المنطقة وتعوق جهود التكامل فيها؛ وإعادة تنشيط جهودهم الجماعية المبذولة لإعادة إحلال الأمن والمحافظة عليه في ربوع المنطقة؛ وإعادة تأكيد التزامهم بالتقيد الصارم بالوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا الذي فرضته الجماعة وبأحكام اتفاقيات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن حظر تجنيد المرتزقة والاستعانة بهم وتمويلهم وتدريبهم؛ كما تعهدوا بحظر توظيف الميليشيات والجماعات المسلحة غير النظامية وتدريبها، مؤكدين مجدداً تصميمهم على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لأجل مكافحة التجنيد الإلزامي للجنود الأطفال واستخدامهم ولأجل تسريحهم.

علاوة على ذلك، اعتمد القادة بعض صكوك رئيسية لتحكم سلوكياتهم، يرد تفصيلها الكامل في النسخة المطبوعة لبياني.

ومع التنويه بتقرير الأمين العام والجهود التي تواصل منظومة الأمم المتحدة بذلها لمساعدة الجماعة على حل مشاكل المنطقة، نود أن تأذنوا لنا بالإعراب عن بعض الشواغل التماساً لنظر المجلس فيها.

ودون أدنى رغبة في أن أبدو متحذلقاً، فمن دواعي الإحباط بعض الشيء رغم ذلك أن نلاحظ أن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا الذي أنشئ لمد يد العون للمنطقة في معالجة مشاكلها، قد أجرى مزيداً من التشاور فيما يبدو لدى إعداد هذا التقرير مع منظمات حكومية وبعض جماعات المجتمع المدني دون أن يبذل جهداً مماثلاً للتشاور مع الدول الأعضاء في الجماعة أو مع أمانتها. وهذا وضع شاذ لا ينبغي تكراره.

وقد كانت العلاقات بين ليبريا وغيرها من الأعضاء في اتحاد نهر مانو، وعلى وجه التحديد سيراليون وغينيا، سيئة للغاية بسبب الريبة وانعدام الثقة. وبانتهاء الحرب في سيراليون وليبريا، والعمل تدريجيا على استعادة الديمقراطية، يحدو الجماعة الأمل في أن تصبح الشكوك الملحة بين القادة أثراً من آثار الماضي وأن يحل محلها التفاهم والنوايا الحسنة.

ومن ثم فإن توصيات الأمين العام المتعلقة بإجراء دوريات أمنية مشتركة والاشتراك في إدارة الحدود جديرة بالإشادة. فنظراً لأن حدودنا مليئة بالثغرات. فأي انتهاك للسلام في بلد مجاور من شأنه أن يفتح الأبواب على مصاريعها أمام طوفان البشر والأسلحة إلى البلدان الأخرى. لذلك ترى الجماعة أن خير حل يتمثل في إيجاد طريقة لإعادة السلام إلى ربوع المنطقة برمتها. وهكذا فإن من المحبذ بقوة أن ننظر في كيفية جلب السلام الدائم إلى بلدان اتحاد نهر مانو وكوت ديفوار.

وعلى سبيل المثال، الإنهاء التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، الذي بدأ العام الماضي، ينتظر إنجازه

قبل نهاية هذا العام. وبالرغم من أن قدراً كبيراً قد تحقق فيما يتعلق بالمعايير الخمسة التي حددها المجلس، لا يزال يتعين عمل الكثير. ومن الضروري كفالة الاستمرار خلال سحب البعثة في مراعاة قدرة الحكومة في سيراليون على الاضطلاع بمسؤوليتها الرئيسية عن أمن هذه الدولة بصفة عامة، وتعزيز السيطرة على الموارد الطبيعية، وتوطيد دعائم الإدارة المدنية في جميع أرجاء هذا البلد.

وتحقيقاً لهذه الغاية، حددت الجماعة بعض العوامل التي يحتمل أن تؤدي إلى عدم الاستقرار، منها إمكانية عودة مقاتلي سيراليون السابقين من ليبريا. وفي سياق النهج الإقليمي لتحقيق السلام والاستقرار، من الأهمية بمكان أن تواصل البعثة رصد تحرك العناصر المسلحة على امتداد حدود ليبريا للحيلولة دون قيامها بإغارات، وهذه وظيفة تتسم بأهمية خاصة، في وقت تبدأ فيه بعثة الأمم المتحدة في ليبريا برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالبلد المذكور.

ويوشك نزع سلاح المقاتلين أن يستأنف بنجاح على يد بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، بعد تشييد مواقع الإيواء. وتشتد توقعات الليبريين بالنجاح في الاضطلاع بنزع السلاح. بيد أن مما لا شك فيه أن النجاح في نزع السلاح في ليبريا يتطلب التزاماً كاملاً من قادة البلدان المجاورة سيراليون وغينيا وكوت ديفوار. وينبغي أن يجعل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لغرب أفريقيا هذه المهمة قيد اهتمامه، وأن يشارك مشاركة نشطة في تشجيع أولئك القادة على مواصلة الاشتراك بهمة في نزع السلاح المذكور حتى النهاية. فاشتراكهم سوف يعين البعثة على رصد ما يحتمل من إخفاء الأسلحة في أراضي الدول المجاورة لليبريا.

وينبغي أن يسلم مجلس الأمن كذلك بأهمية الصلة بين إحلال السلام في ليبريا وترسيخ الاستقرار في سيراليون ومنطقة اتحاد نهر مانو دون الإقليمية. وينبغي أن تجري منظومة الأمم المتحدة تقييماً شاملاً لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سيراليون. إذ أن سحب البعثة على نحو مفاجئ وكامل سيشكل عاملاً من عوامل زعزعة الاستقرار في المنطقة. وينبغي أن يجري سحبها تدريجياً لتجنب تعريض الحالة غير المستقرة في سيراليون للخطر. وبالنظر إلى امتلاء حدودنا بالثغرات، ترى الجماعة أن تظل البعثة في سيراليون إلى حين الانتهاء من عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كل من ليبريا وكوت ديفوار، إذ سيتحقق آنذاك خلو المنطقة من الأسلحة. وهذا أوثق ضمان للسلام الدائم في اتحاد نهر مانو.

وقد أحرز تنفيذ الوقف الاختياري الذي فرضته الجماعة تقدماً كبيراً حتى الآن بالرغم من وجود الكثير مما يلزم إنجازه. غير أن افتقار الجماعة إلى هيكل معني بمسائل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة داخل الأمانة التنفيذية يجعل من الصعب عليها ممارسة سيطرتها السياسية على هذا الوقف الاختياري. والواقع أن التجربة المكتسبة خلال السنوات الخمس لوجود هذا الحظر وتقييمه تتيح استخلاص دروس فيما يتعلق بطريقة التنفيذ. لذلك أنشأت الجماعة وحدة للأسلحة الصغيرة داخل أمانتها التنفيذية من أجل التخفيف من حدة المشاكل الهيكلية والسياسية والمالية الناجمة عن تنفيذ الوقف الاختياري.

والمنتظر أن تعزز إقامة هذه الوحدة سيطرة الجماعة السياسية على تنفيذ الوقف الاختياري. علاوة على ذلك، فإنها سوف تعزز القدرات المؤسسية للأمانة التنفيذية للجماعة على تنفيذ الوقف الاختياري بشكل فعال.

وسوف تؤدي الوحدة حشداً من المهام يرد بيانها الكامل في النص المطبوع لهذا البيان. وتعزيزاً للقدرات المؤسسية، سوف توفد الوحدة بعثات إلى الدول الأعضاء

لكفالة وقف الإنتاج الوطني القائم من الأسلحة امتثالاً لروح الوقف الاختياري. وابتغاء تعزيز الشفافية ستوفر الوحدة للأمانة التنفيذية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تقريرا سنويا عن طلب أو شراء الأسلحة والعناصر المكونة والذخيرة التي يشملها الوقف الاختياري من المصدرين الوطني والدولي كليهما. وستضع إجراءات للتعاون الدولي بين الوكالات المسؤولة عن الجمارك والقانون والنظام، من ناحية، وجميع الموظفين الآخرين ذوي الصلة المنخرطين في رصد وتنفيذ الوقف الاختياري، من ناحية أخرى، وستضع مبادئ توجيهية للتعاون بين هؤلاء الموظفين داخل الدولة.

ويتوقع أيضا أن تضع وتنفذ استراتيجية إعلامية دعما للوقف الاختياري، وبذلك تدمج الأنشطة المتخذة فعلا وتبني عليها. وستعزز الاستراتيجية فهم الدعم للوقف الاختياري داخل منطقة الجماعة الاقتصادية، وفي أفريقيا برمتها وفيما بين المنظمات الدولية والجهات التي يمكن أن تكون شريكة في التمويل.

والفقرتان ١ و ٢ من المادة ٥١ من البروتوكول المتعلق بآلية منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها وحفظ السلام والأمن تنصان على اتخاذ الجماعة الاقتصادية لجميع التدابير الضرورية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة ولتداولها. وستعزز الجماعة الاقتصادية أيضا قدراتها المؤسسية والتشغيلية وقدرات الدول الأعضاء من أجل التنفيذ الفعال لتلك التدابير.

لذلك، فإن فكرة إنشاء وحدة للأسلحة الصغيرة ليس المقصود منها الاستعاضة عن برنامج التنسيق والمساعدة للأمن والتنمية، ولكن من أجل الإقرار الأكبر من جانب الأمانة بالوقف الاختياري للأسلحة الصغيرة. وستعمل الوحدة بالتعاون التام مع أمانة برنامج التنسيق والمساعدة. وعلى الرغم من وجود وقف اختياري للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فإن الوقت قد حان للنظر في تنظيم عمل مزودي الأسلحة الخارجيين من أجل تعزيز مكافحة الانتشار.

السنوات الثلاث الماضية من عمل برنامج التنسيق والمساعدة للأمن والتنمية شاهدت إنشاء ثماني لجان وطنية أخرى. ولحد الآن لم تنشئ ليبريا وكوت ديفوار لجنتيهما الوطنيتين. بيد أننا ندعو إلى تقديم الدعم في مجال المعدات وموارد أخرى لتقوية اللجان.

وتتواصل الجهود لضمان الانطلاق الفعال لإدارة الشؤون السياسية والدفاع والأمن. وتم تعيين مدراء لإدارة الشؤون السياسية والشؤون الإنسانية والدفاع والأمن ومركز المراقبة والرصد.

وفيما يتعلق بمكاتب المناطق الأربعة التي تقع في بنجول وأواغادوغو ومونروفيا وكوتونو فإن توظيف عدد محدود من الموظفين سيتم لدى تولي أفراد الدعم في المنطقة ٣ لمهامهم. بيد أن موظفي مكاتب المناطق سيحتاجون إلى أدوات عمل خاصة وتدريب متخصص ابتغاء أن يكون في وسعهم القيام بواجباتهم على نحو فعال.

ونحن ندرك الشكاوى المستمرة من كل أنواع العقبات وحالات الإحباط التي يواجهها المسافرون ورجال الأعمال. والواقع، كما شاهده ضحايا هذه الحالة، هو أن العاملين في الموقع عند حدودنا لم يظهروا الالتزام المتوقع ولعلهم لم يقدموا التضحية الملازمة لأداء وظائفهم. دعوني أطمئنكم إلى أن الفوائد النهائية من النشاطات الاقتصادية المنتظمة ومضاعفاتها الإيجابية بالنسبة إلى المواطنين من البلدان الأعضاء وأيضا بالنسبة إلى التكامل نقوم بتحقيقها بأقصى قوة نمتلكها. وذلك يتطلب التعليم العام المكثف والتكامل والنشر وخلف الوعي وإعادة توجيه مواقفنا وأيضا السياسات والبرامج.

وقبلت الجماعة الاقتصادية أيضا أداء دور في وضع آلية لمنع نشوب الصراعات من أجل مجتمع مدني. وفي الحقيقة أن إمكانية المجتمع المدني لتوفير معلومات عن اتجاهات الصراع أدت دورا هاما في إنشاء ''رصد الجماعة الاقتصادية''. وعلى الرغم من أن ''رصد الجماعة الاقتصادية'' يتوقف على انخراط المجتمع المدني في زيادة فعاليته فإن قدرة المجتمع المدني على الانخراط المستمر في هذه الجهود لا تزال غامضة. والضعف المالي الذي يعتور معظم جماعات المجتمع المدني في غرب أفريقيا لا يزال يقيد قدرتها على الإسهام بفعالية أكبر في نظام الإنذار المبكر التابع للجماعة الاقتصادية. والتحسين التدريجي في عمل ''مجلس المسنين''، وهو هيئة وساطة هامة تتكون من مواطنين بارزين في الجماعة الاقتصادية، سيقوي أيضا عمليات نظام الإنذار المبكر.

إن نزع السلاح والتسريح غير التامين وأيضا تحويل الميليشيات والمتمردين إلى جيوش وطنية، بدون التدريب اللازم أمور تسهم إسهاما كبيرا في تردي وتفكك الحالة الأمنية. لكن يلزمنا إدراك أن إصلاح القطاع الأمني ينبغي ألا يشمل المسائل العسكرية فقط. ونحن في ''رصد الجماعة الاقتصادية'' نريد أن ننظر في مسائل الأمن الإنساني والاقتصادي.

إن تحقيق السلام الدائم في وحدة المنطقة هو التحدي الأخطر الذي تنبغي مواجهته من أجل ضمان التكامل والتنمية. ففي عام ٢٠٠٣ وحده خصصت الجماعة الاقتصادية وأصدقاؤها مبالغ طائلة من الموارد البشرية والمالية لتسوية الصراعات في المنطقة. والنتائج المباشرة المترتبة على الصراعات بالنسبة إلى اقتصادات البلدان التي مرقتها الأزمات كانت بمثابة تذكير دائم لنا بأنه يتوجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا للتوصل إلى حل دائم للصراعات. ومنع نشوب الصراعات وتسويتها وأيضا بناء السلم هي عبارة السر ونحن نقوم بصياغة استراتيجيات لسنة ٢٠٠٤ لإيجاد منطقة يسودها السلام في النهاية.

إن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واثقة بأنها تستطيع، كالمعتاد، أن تعتمد على الجهد المستمر من جانب مجلس الأمن في جهودها الرامية إلى تأمين السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة، وهي تقدر المبادرات التي اتخذها مجلس الأمن في هذا الصدد.

وتواصل شعوب غرب أفريقيا إبداء تصميمها على المشاركة في التحرك العالمي من أجل الترسيخ الشامل لقيم المساءلة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون. وتنتزع هذه الشعوب أيضا على نحو متزايد قبول هذه القيم من زعمائها الذين ينشأ جيل جديد منهم للمساعدة في بناء غرب أفريقيا جديدة على أساس مبادئ حديثة وتقدمية. إنهم يحتاجون إلى دعم المجلس في هذه المرحلة الصعبة من تطورها، ويمكنني أن أطمئنكم إلى أنها لن تخذل المجلس أو المجتمع العالمي في نهاية المطاف.

مرة أخرى نشكر المجلس على اهتمامه القوي بالمحافظة على السلام والأمن في غرب أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة للسيد محمد بن شمباس، الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

السيد شمباس (تكلم بالانكليزية): باسم أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس.

أشكركم سيدي على دعوة الجماعة الاقتصادية إلى حضور هذه الدورة الهامة جدا ''سبل مكافحة المشاكل دون الإقليمية والمسائل العابرة للحدود في غرب أفريقيا''. ونشعر بالامتنان لمواصلة مجلس الأمن توجيه اهتمام خاص لمنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية التي كانت لها حصة كبيرة من

الصراعات. وأثق بأن ما يستثمره المجتمع الدولي في الوقت الحاضر من الموارد الضخمة والتركيز الكبير في غرب أفريقيا سيفضي إلى نتائج مناسبة.

إن هذه الجلسة الخاصة تعقد في أعقاب مؤتمر قمة غير عادي اختتم قبل وقت قصير وحضره زعماء غرب أفريقيا مع رئيس البنك الدولي، السيد جيمز ولفيتروهن، في أكرا بغانا في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٤. وخصص الاجتماع لتفحص تحديات التنمية والتكامل والتنفيذ للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا في غرب أفريقيا. وتوصل إلى استنتاج هام له صلة بالجلسة الخاصة المعقودة اليوم، أي أن الزعزعات السياسية والاجتماعية الاقتصادية في غرب أفريقيا شوشت عملية التنمية وأثبطت الاستثمار الطويل الأجل. وأقر مؤتمر القمة أيضا بأهمية اتخاذ نهج إقليمي حيال التنمية الاقتصادية، مؤكدا على أن التحديات الحرجة المتمثلة في التنمية لا تمكن مواجهتها ومعالجتها على نحو مرض من قبل دول تعمل على نحو فردي ومنعزل. ولذلك أولى مؤتمر القمة أهمية كبيرة للتكامل والتعاون ولاتخاذ نهج إقليمي لتحريك النمو الاقتصادي ولتعزيز احتمالات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في غرب أفريقيا. وكانت الرسالة ببساطة أنه عن طريق العمل معا وتشاطر المسؤوليات والمساءلة المتبادلة يمكن تحقيق قدر كبير من الأهداف.

ولهذا نتفق تماما مع الاستنتاج الذي خلص إليه تقرير الأمين العام (S/2004/200) بأنه لا يمكن حل المشكلات العابرة للحدود على الصعيد الوطني وحده، ولكنها تتطلب بالأحرى نهجا إقليميا. ونحن نشيد بالأمين العام على هذا التقرير ونجد أن توصياته مفيدة وملائمة لعملنا المشترك.

ومثلما الحال في المجال الاقتصادي، من الواضح أن النهج الإقليمي مطلوب إذا أردنا التصدي بشكل ملائم وفعال للقضايا العابرة للحدود مثل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والاتجار بالأطفال، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وتحركات المرتزقة والجماعات المسلحة غير الحكومية، وتحركات حشود اللاجئين، والتشريد القسري، من بين أمور أخرى.

إن الخطر الذي يشكله تزايد استخدام المرتزقة أو جنود الإثراء، والجنود الأطفال، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا لم يعد من الممكن تجاهله. وحتى في البلدان التي يُنظر إليها باعتبارها مستقرة وسلمية نسبيا، فإن موجات الهجمات المسلحة والأنشطة المتنامية للعصابات الإجرامية العابرة للحدود تتخذ أبعادا مخيفة. وفيض الهجمات المسلحة وعمليات القتل، والعلاقة المتنامية بين الاتجار بالأسلحة الصغيرة وأنشطة المرتزقة واللصوصية المسلحة يقوضان بشكل خطير الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمن وحكم القانون، وضمان وحماية حقوق الإنسان والحريات.

والظاهرة المروعة المتمثلة في تجنيد واستخدام الجنود الأطفال لا تزال سائدة وتظل تنطوي على تحديات، وذلك رغم الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية القائمة. ولا تزال الفصائل المسلحة في غرب أفريقيا تجند على نحو ضار الأطفال والقاصرين كمحاربين.

لقد انتهت الحرب في ليبريا بتوقيع اتفاق سلام أكرا بوساطة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في آب/أغسطس ٢٠٠٣ وما تلاه من رحيل الرئيس السابق تشارلز تيلور عن السلطة، والذي مهد الطريق لحكومة انتقالية. وبعثة الأمم المتحدة المؤلفة من ١٥ ٠٠٠ فرد تأتي بالأمل لملايين الليبريين المتضررين من الحرب.

ولقد انتهت الأعمال العدائية المسلحة في كوت ديفوار بتوقيع اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاق لناس

ماركوسي بوساطة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. والانتشار المعلن لـ ٤٣١ ٦ من أصحاب الخوذ الزرق لدعم السلم والاستقرار هناك يتم انتظاره بآمال كبيرة وقد أصبح حتى أمرا حاسما بشكل أكبر.

وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون نموذج لقصص نجاح الأمم المتحدة، فهي دليل واضح على كيفية أن الاهتمام والتضامن الدوليين تجاه أفريقيا يحدثا التغيير والأمل في حالات كانت في السابق متعذرة. ونحن نأمل أن يتناسب تقليص تلك القوة مع مدة البعثتين في ليبريا وكوت ديفوار المجاورتين.

إن مئات الآلاف من الأسلحة الصغيرة والخفيفة ولكن الفتاكة، والتي غذت تلك الحروب ما زالت متداولة – في أيد آثمة. وهكذا الأمر بالنسبة للمئات أو الآلاف من المرتزقة، الذين أصبحوا محاربين قدامى حقيقيين في الصراعات المسلحة في غرب أفريقيا. وتلك العناصر المزعزعة للاستقرار تم تجنيدها للقتال في حروب لا مصلحة لها فيها سوى أجرها – وهي حروب في سيراليون وليبريا وكوت ديفوار، وكذلك محاولة غزو غينيا عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. ولقد أبلغت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون عن محاولة عبور مقاتلين مسلحين لحدود سيراليون عندما توقفت الأعمال العدائية في ليبريا وعندما بدأ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما أعلنت سلطات مالي اعتقال مرتزقة حاملين للسلاح من جنسيات مختلفة من غرب أفريقيا على حدودها مع كوت ديفوار في أوائل آذار/مارس من هذا العام.

ويساور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قلق شديد إزاء التهديد الذي تمثله تلك المشكلات والأنشطة الإجرامية العابرة للحدود. ونظرا للتحديات الهائلة التي تشكلها مثل هذه القضايا المتعلقة بالأنشطة العابرة للحدود، تسارعت المبادرات المختلفة لبناء القدرات من أجل تعزيز وتحسين مهارات موظفينا في أمانة الجماعة الاقتصادية بغية التصدي لها. وبفضل دعم بعض مانحينا وشركائنا الثنائيين، يتم حاليا اتخاذ إجراءات ملموسة لتشغيل نظام الإنذار المبكر التابع للجماعة الاقتصادية من أجل منع نشوب الصراعات حتى نصبح أكثر استباقا في التصدي لصراعات عنيفة حقيقية ومحتملة من خلال أنظمة مراقبة فعالة. ونحن نعين حاليا موظفين من ذوي الكفاءة التقنية لتعزيز عزمنا على إنقاذ تلك المناطق والسيطرة على هذه القضايا. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى تقرير البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي التي بحثت، ضمن أمور أخرى، في دعم بناء قدرات أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ولقد جدد زعماء غرب أفريقيا التزامهم بالوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وصنع الأسلحة الصغيرة وكلفوا أمانة الجماعة الاقتصادية باتخاذ التدابير اللازمة من أجل التنفيذ الكامل لخطة العمل. وتمشيا مع ذلك، عقدت أمانة الجماعة، مع حكومات كندا والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا، مؤتمرا في أبوجا بشأن ”مكافحة السمسرة في الأسلحة الصغيرة والاتجار بها“ في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤، وذلك للبحث في الاستراتيجيات الملائمة للتصدي للأخطار التي يشكلها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة التي أصبحت ”أسلحة الدمار الشامل“ لغرب أفريقيا.

وحيث أننا نعمل على إنشاء وحدة للأسلحة الصغيرة في الأمانة لاستكمال مبادرة برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية بغية تنفيذ الوقف الاختياري، فإن المطلوب الآن هو الإرادة السياسية لزعماء غرب أفريقيا ودعم المجتمع الدولي من أجل تحويل الوقف الاختياري إلى اتفاقية، إذا أردنا إحراز تقدم كبير في مكافحة هذه الظاهرة الشائنة المتمثلة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتعمل الآن اثنتا عشرة لجنة وطنية من إجمالي خمس عشرة لجنة، ويمكن للبرامج المنتظرة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ليبريا وكوت ديفوار أن تتيح لنا الفرصة لإنشاء اللجان الوطنية الخاصة بهما لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتعاوننا مع اللجان الوطنية ومنظمات المجتمع المدني أمر استراتيجي بقدر ما هو حيوي.

والعمليات الناجحة لنزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين والإدماج في ليبريا وكوت ديفوار ستكون حاسمة في الاضطلاع بالمهمة الجسيمة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا. ونحن نعلم أن فشل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين والإدماج في ليبريا عام ١٩٩٧ قد مهد الطريق لظهور دوامة العنف هناك، مما أفضى إلى المرحلة الثانية من الحرب الأهلية الليبرية. ويجب إيلاء اهتمام كبير للإيعاز بأن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين والإدماج في بلدان اتحاد نهر مانو، بما في ذلك كوت ديفوار، ينبغي معالجتها وتنسيقها إقليميا. ويمكن للتعاون وتنسيق الأعمال بين بعثات الأمم المتحدة في سيراليون وليبريا وكوت ديفوار ومكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن يعطيا زخما كبيرا للمسعى الرامي إلى تخليص حوض نهر مانو من الأسلحة غير المشروعة والمرتزقة والمتاجرين بالمخدرات والماس عبر الحدود والغزاة المسلحين.

ونحن نريد أن نرى برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين والإدماج تتجاوز مفهوم شراء الأسلحة من المقاتلين لتشمل إعادة الإدماج الفعال للمقاتلين السابقين وضحاياهم. ويجب أن تستفيد المجتمعات المتضررة من هذه العملية. ولن يكفي قصر جهودنا على عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين والإدماج؛ بل يجب أن نبدأ بسؤال أنفسنا عما دفع الشباب إلى حمل السلاح ضد السلطة الشرعية، ويجب أن نعمل على إزالة هذه الدوافع. وأنا أشير إلى قضية الشباب العاطلين عن العمل في الدول المخفقة. فهناك حاجة إلى إعطاء الأولوية في جهود إعادة التعمير بعد الصراع لإعادة التدريب وتزويد الشباب بالمهارات العملية والتقنية، ودعم القطاع الخاص وهو يسعى إلى إنعاش أنشطته، وتوفير التمويل الصغير للتشغيل الذاتي في الزراعة والحرف والصناعات المترلية. ومن المنطلق ذاته، هناك حاجة إلى النهوض ببناء القدرات في الإدارة الاقتصادية والأنشطة المدرة للدخل.

ومما لا يقل أهمية مشاكل الابتزاز عند حواجز الطرق داخل الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية وفيما بينها؛ والاتجار بالأطفال للعمل المترلي والزراعي، فضلا عن الاتجار بالبشر لأغراض الجنس التجاري؛ ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يدمر مجتمعاتنا وقوة عملنا؛ والحاجة الماسة إلى إجراء إصلاحات في القطاع الأمني. ولا يمكننا أن نجابه بشكل واف هذه الأمراض دون التعاون الكافي مع المجتمع المدني.

ومن الجدير بالاهتمام أن هناك مؤشرات واضحة على أن المجتمع المدني في غرب أفريقيا يعبئ طاقاته وينظم نفسه. وقد وفرت الجماعة الاقتصادية مجالا لتعبئة المجتمع المدني وللتعاون. وعقد أول منتدى من نوعه للمجتمع المدني في جميع بلدان غرب أفريقيا عشية مؤتمر القمة السنوي لرؤساء الدول والحكومات في كانون الأول/ديسمبر الماضي في أكرا، غانا. والجماعة مستعدة لإيلاء اهتمام أكبر لتوصيات ذلك المنتدى التاريخي. وبينما يجري وضع الهياكل والأطر لمشاركة المجتمع المدني في مسائل الأمن البشري على الصعيدين الوطني والإقليمي، مضت الجماعة قدما في إنشاء مركز اتصال للمجتمع المدني في الأمانة بغية التوفيق بين المساعي والشراكات الناشئة وتيسيرها.

ومن شأن المجتمع المدني أن يضطلع بدور كبير في الدفع نحو التنفيذ الفعال للقرارات السياسية والاتفاقيات وزيادة الوعي الشعبي والحفز. ولا شك أن استراتيجية ''التسمية والفضح'' الرادعة يمكن إنجازها بأفضل شكل بمساعدة المجتمع المدني الذي يحظى بالمسار الثاني من المهارات الدبلوماسية والخبرة وغالبا ما يتكلم بصراحته المعتادة وأسلوبه غير الدبلوماسي.

وبغية تحقيق أهدافنا المشتركة، فان الجماعة الاقتصادية تتطلع إلى العمل عن كثب مع المجتمع الدولي وبخاصة، مع الأمم المتحدة. والواقع، أن أمانة الجماعة ستعمل على نحو وثيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا من أجل وضع برنامج عمل يشمل جملة أمور منها مسائل الجماعات المسلحة والديمقراطية والحكم الرشيد والعلاقات المدنية/العسكرية، وسيسهم في تعزيز السلام الدائم في غرب أفريقيا.

وأشكر مجلس الأمن مرة أخرى على تكريس هذه الجلسة الخاصة لغرب أفريقيا. وستدعم الجماعة المبادرات الرامية إلى تخليص منطقتنا دون الإقليمية من الأسلحة الصغيرة غير المشروعة والمرتزقة وممارسة تجنيد الأطفال وغيرها من الشرور والجريمة العابرة للحدود ذات الصلة. وأناشد الجميع أن نغتنم هذه الفرصة لتجديد الاهتمام في إطار المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، بغية وضع وتنفيذ استراتيجيات محددة ومستدامة لكبح جماح المشاكل المروعة العابرة للحدود في غرب أفريقيا باتخاذ تدابير لبناء الثقة، وخاصة في نظام منع نشوب الصراعات في اتحاد نهر مانو.

وإنني أتطلع إلى تعاون مثمر وتفاعلي ومتعمق مع الأمم المتحدة بشأن هذه المسائل المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية في غرب أفريقيا، وأتمنى لكم مرة أخرى، سيدي، فترة ناجحة كرئيس لمجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو الآن وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة الطارئة، السيد يان إغلند، إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد إغلند (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لكي أوافي المجلس بمعلومات عن الحالة الإنسانية في غرب أفريقيا.

إن الحالة الإنسانية لا تدعو إلى اليأس. فقد بين لنا التقدم المحرز في الأزمات الأخرى الطريق السليم للمضي قدما. وفي سيراليون، على سبيل المثال، جرى إيواء جميع الأشخاص المشردين في منازل كما جرت إعادة إدماج المقاتلين السابقين بحلول نهاية العام الماضي وأفسحت التدخلات الإنسانية الطارئة المجال لتنفيذ برامج التنمية. وفي ليبريا، مكن التحسن غير المسبوق في الحالة الأمنية الموظفين الإنسانيين من الوصول إلى السكان الذين حرموا من المساعدة. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أركز على القضايا العابرة للحدود في غرب أفريقيا التي تشكل الآن مصدر قلق للمجتمع الدولي.

(تكلم بالانكليزية)

تبقى مجتمعات أكثر من اللازم في المنطقة دون الإقليمية في أزمة حماية. وبينما جرى احتواء الصراع المفتوح، فإن الانتهاك والاستهداف المباشر للمدنيين ما زالا مستمرين. وكثيرا ما أصبحت عمليات القتل الوحشية والاغتصاب وإساءة المعاملة الجنسية فضلا عن مضايقة الأطراف من الدول ومن غير الدول للمدنيين هي القاعدة. وتؤثر تلك الأعمال على النساء والأطفال على نحو خاص. وعلاوة على ذلك، أدى التدهور العام في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية في المنطقة دون الإقليمية إلى زيادة

ضعف السكان المتأثرين ومستوى التنمية اللازمة لإعادة توطين الأشخاص المشردين والعائدين عندما تسمح الظروف.

وفي كوت ديفوار، تستمر الاضطرابات المدنية، وتشهد على ذلك المظاهرات العنيفة التي جرت اليوم. وما زالت الحالة الإنسانية تتدهور بسبب الآثار المتراكمة لحالات التشريد الجماعي واستنفاد مخزونات الغذاء وعدم الحصول على الأراضي وانهيار الخدمات الاجتماعية. وتتراوح مسائل الحماية من الصراعات بين الطوائف إلى إساءة المعاملة الجنسية المتفشية.

وحتى في ليبريا، حيث حسنت بعثة الأمم المتحدة من الأمن الشامل، ما زال أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخليا مشردين في المناطق الحضرية. وبسبب الافتقار المستمر للأمن في بعض أجزاء البلد وبداية موسم الأمطار، لن تتمكن أغلبية الأشخاص المشردين داخليا من العودة إلى أماكنهم الأصلية قبل نهاية العام.

وغينيا أيضا، التي لديها تقليد طويل في توفير الملجأ للاجئين في المنطقة دون الإقليمية، تواجه تحديات إنسانية كبيرة. وتستضيف غينيا حاليا ما يربو على ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ، بينما عاد أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ غيني من كوت ديفوار.

كما أن بلدانا أخرى في المنطقة دون الإقليمية، مثل مالي وبوركينا فاسو، تتأثر بشكل مباشر بهذه الصراعات. فعلى سبيل المثال، عاد ما يربو على ٣٤٠ ٠٠٠ شخص إلى بوركينا فاسو من كوت ديفوار المتأثرة بالاضطرابات خلال العام الماضي وحده. وقدرات المجتمعات المحلية على استقبال هذه التحركات السكانية الضخمة محدودة للغاية.

وقد سبق أن أحيط المجلس علما باستحداث الاستعراض الإنساني المشترك لغرب أفريقيا، وهي عملية يقودها نائبي ومبعوثة الأمين العام للشؤون الإنسانية لأزمة كوت ديفوار، السيدة كارولين مكاسكي. وبينما يعاني اتحاد نهر مانو وكوت ديفوار من أزمة حماية واستجابة إنسانية غير وافية، فقد وضعت استراتيجية إقليمية وخطة عمل في تموز/يوليه ٢٠٠٣، بالترافق مع جميع أصحاب المصلحة الإقليميين.

ومنذ ذلك الوقت، عقدت اجتماعات تنسيق إقليمية شاملة للجميع تضم الشركاء السياسيين وممثلي المانحين بشكل منتظم. وقاربت خطة طوارئ إقليمية الاستكمال. وأنشئت شبكة إقليمية للحماية. وعلاوة على ذلك، كان اشتراك المكتب الإقليمي لمكتب الشؤون الإنسانية ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في موقع واحد أمرا مفيدا في تعزيز الشراكات مع الأطراف السياسية الإقليمية الفاعلة. وقد وقعت عدة من وكالات الأمم المتحدة على مذكرة تفاهم مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغية بناء شراكة قوية مع إدارة الشؤون الإنسانية الحديثة التابعة للجماعة.

اسمحوا لي أن أختتم بالنقاط الأربع التالية.

أولا، إن الجهود المبذولة في المجال الإنساني ومجال حقوق الإنسان ستكون، حسبما نرى، غير كافية وحدها في أغلب الأحيان لتوفير الحماية للمجموعات الضعيفة في الصراعات المسلحة. وبينما يجب أن نغتنم جميع الفرص لتذكير الأطراف في الصراعات المسلحة بمسؤولياتها فيما يتعلق بالتقيد بالقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، فنحن نرحب بأن مجلس الأمن راغب في اتخاذ تدابير إضافية لوقف سوء المعاملة ولحماية المدنيين وهو قادر على ذلك.

ثانيا، هناك حاجة إلى إرساء صلات أوثق على الصعيد الإقليمي فيما بين الأطراف الفاعلة الإنسانية والسياسية والاقتصادية بغية تنسيق وتنفيذ برامج نزع

السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على نحو أفضل. واستمرار انتشار الأسلحة الصغيرة فيما بين الشباب العاطلين عن العمل سيعني استمرار عدم الاستقرار في المنطقة بأسرها. ولذلك فمن الحيوي أن يكون لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مكون متين وممول على نحو كامل لإعادة الإدماج.

ونحن نرحب ترحيبا كبيرا بالجهود التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإنفاذ وقفها الاختياري لعمليات نقل الأسلحة الصغيرة، مثلما أوجزه قبل وقت قصير وزير خارجية غانا والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية.

ثالثا، تعرقل المساعدة غير المتساوية وغير الكافية للبلدان والقطاعات الإنسانية الاستجابة الجيدة لمن هم في أشد الحاجة إليها. وفي غرب أفريقيا، تظل قطاعات حيوية من قبيل الحماية والصحة والتعليم تعاني من قصور شديد في التمويل. فعلى سبيل المثال، لم تحصل كوت ديفوار العام الماضي على أي تمويل للمشاريع في أي من تلك القطاعات في إطار النداء الموحد، و لم تحصل غينيا على تمويل كبير لأي قطاع في العام الماضي.

رابعا وأخيرا، ينبغي ألا تكون جهود المجتمع الدولي في غرب أفريقيا مجرد إصلاحات سريعة للأزمات التي تتطلب نهجا أكثر شمولا بكثير. ويجب التصدي الكامل لأسبابها الجذرية. وينبغي أيضا النظر في الحكم السديد وحكم القانون وانتشار الأسلحة الصغيرة والفقر.

إن من شأن تنفيذ التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير الأمين العام المعروض على المجلس اليوم أن يسهم بقدر كبير في تلبية شواغلنا الإنسانية الأساسية. وأحث المجلس على دعم تلك التوصيات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد زيفيرين ديابري. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ديابري (تكلم بالفرنسية): يرحب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بشأن الموضوع المهم للقضايا العابرة للحدود في غرب أفريقيا. وهذه القضايا متعددة وتتضمن تدفق البشر والأسلحة، والبنية التحتية، والضرر بالبيئة، وعرقلة الأنشطة الاقتصادية، وانتشار الأمراض من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في المنطقة – وهي تؤدي جميعها إلى تزايد التوترات والصراعات في المنطقة دون الإقليمية، وإلى عوائق كبيرة لتخفيض مستوى الفقر وللتنمية المستدامة.

ويحدد بوضوح تقرير الأمين العام عن سبل التصدي للمشاكل دون الإقليمية والمشاكل العابرة للحدود في غرب أفريقيا الأسباب الجذرية المتعددة والمترابطة للصراعات في المنطقة دون الإقليمية. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يرحب ترحيبا حارا بالتوصيات الواردة في ذلك التقرير ويؤيدها والبرنامج منخرط بنشاط في ١٢ مجالا تتصف بالأولوية وتحددت في التقرير من خلال أنشطته على المستوى القطري وبرامجه الإقليمية. وينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع شركائه في الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، برامج وأنشطة تستهدف إقامة حوار يتعلق بالسياسة العامة وبناء القدرات وتعزيز المؤسسات، مما يسهم في تنفيذ توصيات التقرير.

واعترافا بالرابطة القوية بين السلام والأمن والتنمية، يعالج البرنامج البعد الإنمائي للأزمة والصراع مباشرة عن طريق إدماج المنع وبناء القدرات في عمله الإنمائي.

ومن أجل التصدي للتحديات العديدة للسلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية، فقد وضع البرنامج استراتيجية إقليمية لغرب أفريقيا قائمة على نهج إقليمي متكامل للتنمية. وتتضمن العناصر الرئيسية للاستراتيجية إيجاد قدر أكبر من التناسق بين الأهداف العامة للبرنامج وأنشطة منع نشوب الصراعات وبناء القدرات في المنطقة دون الإقليمية، والدعم المستهدف لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بما في ذلك إعارة أحد كبار موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وإدماج منع نشوب الصراعات وبناء السلام في جميع أعمال البرنامج الإنمائية؛ بغية تمكينه من أداء دور أكثر أهمية في منع نشوب الصراعات وفي بناء السلام؛ وتنفيذ أنشطة استكمالية لمنع نشوب الصراعات في مجال الأمن البشري، من قبيل مبادرات للرقابة على الأسلحة الصغيرة في سيراليون وغانا ومالي والنيجر.

وبالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، أرسل البرنامج بعثة لتقييم قدرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على منع نشوب الصراعات وحفظ السلام. وتشير النتائج الأولية إلى وجود حاجة فعلية لإعادة توجيه نهج الجماعة الاقتصادية إزاء هذين المجالين. وينبغي أن يكون للجماعة الاقتصادية تركيز إنمائي أقوى، وأن تعزز سياسة الحوار فيما بين الدول الأعضاء، وأن تعزز التنسيق فيما بين المانحين. والبرنامج مستعد لمساعدة الجماعة الاقتصادية في تنفيذ هذه التوصيات المهمة وذات الصلة.

وبالإضافة إلى استراتيجية غرب أفريقيا، ينفذ البرنامج أيضا عددا من المبادرات بغية التصدي لمشاكل محددة تتعلق بقضايا عابرة للحدود. وهي تتضمن دعم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سيراليون وليبريا وكوت ديفوار. فعلى سبيل المثال، أدى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي انتهي قبل وقت قصير في سيراليون إلى إعادة إدماج ٥١ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين. وبرنامجانا في ليبريا وكوت ديفوار يستهدفان إعادة إدماج ٣٨ ٠٠٠ و ٥٠ ٠٠٠ مقاتل سابق على التوالي.

ولدينا فريق متخصص في مكتبنا في نيجيريا هدفه دعم ومساعدة أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فيما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي في مجال منع نشوب الصراعات.

وهناك مبادرة أخرى تشمل برامج الأسلحة الصغيرة في سيراليون واتحاد نهر مانو وغانا والنيجر ودعم إنشاء لجان وطنية للأسلحة الصغيرة في عدة بلدان في المنطقة دون الإقليمية. ومن الأهمية بمكان أيضا دعم مشروع غينيا الكبير للغابات، وهو مبادرة دون إقليمية تتضمن غينيا وليبريا وسيراليون وكوت ديفوار، ويمكن أن يسهم إسهاما إضافيا في التصدي لبعض أسباب نشوب الصراعات من قبيل الموارد المعدنية التي لا تخضع للمراقبة ووجود سكان مشردين.

وبالإضافة إلى ذلك، يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا دعما محددا على الصعيد القطري لغينيا - بيساو عن طريق إنشاء صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ؛ ولليبريا عن طريق إنشاء صندوق ليبريا للحكم السديد في حالات الطوارئ؛ ولسيراليون عن طريق ما يعرف باسم عملية إعادة التوطين وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار.

وتتطلب إعادة إرساء السلام والأمن في غرب أفريقيا، ومن ثم رعاية التنمية الاقتصادية وتخفيض مستوى الفقر دعم جميع الشركاء في التنمية. ومن الضروري تقديم دعم ملموس إلى المؤسسات الإقليمية كيما يتسنى لها تحقيق نتائج مستدامة. واتباع نهج شامل يربط بين بناء السلام والتنمية برباط وثيق هو أمر يكتسي أهمية أساسية، إذ يتوقف عليه نجاحنا في تسوية المسائل العابرة للحدود في غرب أفريقيا. كما أن النهج الإنمائية الإقليمية الجديدة والإبداعية،

مثل استراتيجية خفض مستوى الفقر على الصعيد دون الإقليمي، يمكن أن تساعدنا على بلوغ أهدافنا المشتركة.

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد عقد العزم على العمل بتعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومع شركاء التنمية الآخرين لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد ديابري على إحاطته الإعلامية.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن مسألة على جانب كبير من الأهمية، وأعني بها التطورات الأخيرة في غرب أفريقيا. وأود أيضاً أن أرحب بمشاركة السيد كوفي عنان، الأمين العام، ووزير خارجية غانا والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، نانا أكوفو أدو، في هذه الجلسة؛ كما أرحب بجميع المتكلمين الآخرين الذين أتقدم إليهم بالشكر سلفاً على بياناتهم القيِّمة.

معروض على المجلس تقرير شامل قدمه الأمين العام (S/2004/200). ونحن نقدر أن المجلس ينظر كل حين في الحالة في غرب أفريقيا. وهذا لا يعني بالضرورة أن الوضع على أرض الواقع يتدهور – بل على النقيض تماماً – وإن كانت الأنباء الأخيرة عن الاضطرابات في المنطقة تدعو إلى القلق بالتأكيد. إن المجلس ينظر بصورة متواترة في هذه المسألة لأن ثمة تفهماً متزايداً لأهمية وجود نهج إقليمي شامل لمعالجة الآثار المترتبة على سنوات طويلة من الصراع وعدم الاستقرار.

وكما قال وفد البرازيل في كانون الثاني/يناير – عندما نظرنا في التقرير المرحلي بشأن توصيات بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا – فإن النهج الإقليمي يمكن أن يكون عاملاً حاسماً في حل المشاكل التي تؤثر على العديد من البلدان بنفس الطريقة والتي تتطلب جهوداً مشتركة ومتضافرة.

والبرازيل تؤيد تماماً التوصيات التي تقدم بها الأمين العام وممثله الخاص لغرب أفريقيا. فالعمل المتضافر بين بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ووكالاتها السياسية، والترتيبات الحدودية المشتركة وتعزيز مؤسسات مراقبة الأسلحة هي من المبادرات المطلوبة بشكل عاجل والتي ينبغي أن يدعمها المجلس. وبدعم المجتمع الدولي، ينبغي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تقوم بدور أساسي في تعزيز الوقف الاختياري لعام ١٩٩٨ الذي يرمي إلى مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة في المنطقة. ونرحب أيضاً بتوصية الأمين العام بعقد اجتماع لوزراء الدفاع في دول المنطقة في وقت لاحق من هذا العام. وينبغي أن يعقد هذا الاجتماع بمشاركة كاملة للاتحاد الأفريقي.

وتضطلع جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية كذلك بدور نشط في تعزيز السلام والاستقرار في غرب أفريقيا. فبالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تبذل تلك الجماعة مساعيها الحميدة في غينيا – بيساو منذ أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وعملت مع الأطراف لتأمين حل سلمي للأزمة السياسية. ونتطلع إلى إجراء انتخابات برلمانية في غينيا – بيساو في ٢٨ آذار/مارس – أي بعد ثلاثة أيام من الآن – ونتوقع فترة انتقالية سلسة في ذلك البلد.

ووفدي يعتقد أنه ينبغي التشديد على موضوع التنمية بصورة خاصة. فمكافحة المشاكل دون الإقليمية والعابرة للحدود – مثل استخدام الجنود الأطفال والمرتزقة وتدفق اللاجئين – لن يكتب لها النجاح على المدى الطويل ما لم يتم التركيز على التنمية بشكل كاف. ولا بد أن يوضع برنامج للتنمية المستدامة جنباً إلى جنب مع برامج نزع سلاح

المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ويقول الأمين العام في التوصية ١٣ من تقريره:

”ولتلبية احتياجات المجتمعات التي يفد إليها الجنود المسرحون، ينبغي أن تصاحب نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج برامج لتنمية المجتمعات المحلية“.

ونحن نوافق على ذلك بكل تأكيد. ومع ذلك، لا بد من تقديم توصيات محددة بشأن كيفية التعامل مع هذا الجانب من عملية بناء السلام.

وقد دعونا على الدوام إلى مشاركة أكبر من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذه العملية. فإلى جانب إجراءات تنظيم استغلال الموارد الطبيعية في المنطقة وتعزيز التجارة المنصفة للسلع الأساسية الأفريقية، ينبغي أن يكون بمقدور الأمم المتحدة ووكالاتها وضع استراتيجيات إنمائية مركزة لتمكين مجتمعات ما بعد الصراع من استئناف عملية النمو وتوفير فرص العمل وتنظيم المشاريع. وهذه هي الطريقة الوحيدة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية للسكان بصورة مستدامة. وعلى المدى الطويل، فإن الافتقار إلى الأنشطة الاقتصادية للكبار وتوفير المدارس للأطفال يمكن أن يؤديا إلى مزيد من الصراعات في المنطقة.

وهذا سبب إضافي لاعتقادنا بأن على الأمم المتحدة تقع مسؤولية الإبقاء على تواجدها في مناطق ما بعد الصراع. وعمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة ينبغي أن تشتمل على استراتيجية للخروج، وإن كنا نعتقد أن استراتيجية الخروج الناجعة لا تقتصر على تقليص التواجد العسكري. فهي تتضمن بالضرورة أبعاداً أخرى عديدة، من بينها بدء برنامج إنمائي اجتماعي واقتصادي إقليمي متسق. ولا يكفي تهيئة مناخ أمني مستقر وإجراء انتخابات وطنية؛ بل يجب على المجتمع الدولي أيضاً أن يدعم جهود الحكومات لتوطيد السلام والنهوض بالانتعاش الوطني، ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع. وإلاَّ، فسوف تظل الإنجازات هشة أو بعيدة المنال.

ولدي كلمة أخيرة، حول نشر الأفكار السليمة. نحن نرى أنه لا يمكن التقليل من أهمية الدور الذي ينبغي أن تقوم به وسائط الإعلام في دعم جهود السلام المستدام. فالهيكل الإعلامي للمنظمة، وبخاصة المراكز الإعلامية القائمة أو التي ستنشأ في المنطقة، ينبغي أن تعمل بصورة نشطة مع الإذاعات المحلية لزيادة الوعي بشأن العواقب الوخيمة للصراعات والبدائل المتوفرة لها. ونعتبر أن هذا الأمر يكتسي أهمية خاصة في حالة غرب أفريقيا، بالنظر إلى البُعد العابر للحدود الذي تنطوي عليه الصراعات في المنطقة.

السيدة مينديس (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): نشكر الأمانة العامة على تقديم تقرير الأمين العام عن سبل مكافحة المشاكل دون الإقليمية والعابرة للحدود في غرب أفريقيا (S/2004/200). ونتقدم بالشكر أيضاً إلى نانا أكوفو – أدو، وزير خارجية غانا؛ والسيد محمد بن شمباس، الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ والسيد يان إغلند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق عمليات الإغاثة الطارئة؛ والسيد زفيرين ديابري، نائب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على إحاطاتهم الإعلامية. ونُشيد بالتحليل المفصل للتحديات الرئيسية التي تواجهها المنطقة، وبالتوصيات العملية في هذا الصدد التي تضمنها التقرير.

وحيث أن ممثل أيرلندا سيدلي ببيان في وقت لاحق باسم الاتحاد الأوروبي، فإن وفدي سيقتصر على إبداء عدد من الملاحظات الموجزة.

أولاً، يسرنا أن نلاحظ ذلك الاتجاه نحو زيادة التنسيق بين الأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة في

المنطقة، ونؤيد توصية الأمين العام بعقد اجتماعات دورية بين بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومكاتبها السياسية في المنطقة. وعلاوة على ذلك، ندرك أنه ينبغي لنا أن نشجع بنشاط مشاركة ممثلي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع المدني في هذه الاجتماعات، كلما كان ذلك مناسباً.

ثانياً، إن اتحاد نهر مانو يحتل مكانة خاصة بين محافل التعاون دون الإقليمي. ونعتقد أنه في السياق الحالي، سيؤدي تنشيط ذلك المحفل دوراً إيجابياً جداً في بناء الثقة، مما سيفضي إلى اعتماد مبادرات عملية، كما أوصى بذلك التقرير. وإقامة دوريات مشتركة على طول حدود سيراليون وغينيا وكوت ديفوار وليبريا من شأنها أساساً أن تؤدي إلى تحسين الحالة الأمنية وأن توفر تأثيراً رادعاً إضافياً.

وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نؤيد توصية الأمين العام بأن تنظر الدول الأعضاء في إمكانية اعتماد صك ملزم قانوناً، قبل انقضاء أجل الوقف الاختياري الحالي هذا العام.

أما المبادرات الإضافية، من قبيل إنشاء سجل إقليمي للجماعة، أو إمكانية فرض حظر على أنشطة المرتزقة الذين يعملون في بلدان المنطقة، أو إنشاء لجان وطنية للاضطلاع بتنفيذ الوقف الاختياري، فهي تمثل توصيات ذات صلة وجديرة بأن تدرسها بلدان المنطقة دراسة جدية.

رابعاً، يمثل إصلاح القطاع الأمني وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مسألتين رئيسيتين لازمتين للتوصل إلى إحلال سلام دائم في غرب أفريقيا. ويشكل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تحدياً رئيسياً يتجاوز نطاق الإطار الوطني وله تداعيات واضحة على الصعيد دون الإقليمي. لذا نؤيد الأخذ بنهج شامل في تطبيق تلك البرامج، يشمل البعد الإقليمي ويهتم بشكل خاص بإعادة إدماج المقاتلين السابقين مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والجنود الأطفال.

خامساً، لا بد من أن تقترن الجهود المبذولة في غرب أفريقيا بعملية للمصالحة وبتعزيز للنسيج الاجتماعي للجماعات السكانية المتضررة من جراء الصراعات. وتنفيذ توصيات التقرير التي تشير إلى زيادة مشاركة المجتمع المدني من خلال مبادرات عملية، من أجل نقل قيم السلام والمصالحة واحترام حقوق الإنسان، من شأنه أن يحدث في الواقع آثاراً نافعة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

وفي الختام، يوفر التقرير قيد النظر أساساً متيناً لأعمال المجلس، وسيؤدي وفدي دوراً نشطاً في المناقشات اللاحقة من أجل الانطلاق على الطريق إلى نهج إقليمي متكامل ومحدد الأهداف يتيح رداً ملائماً على التحديات المعقدة التي يواجهها غرب أفريقيا.

السيد آدشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية مهددة بخطر زعزعة الاستقرار، وهي تمر الآن بمفترق طرق. وهناك ثلاث عمليات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة تعمل بها في الوقت الحالي، مما يدل على مدى اهتمام مجلس الأمن بحالة الصراع في هذه المنطقة دون الإقليمية. ومن خلال إدارة الأزمات في المنطقة دون الإقليمية، يتم بالتدريج كشف العناصر المسببة لزعزعة الاستقرار عبر الحدود. وبالنظر إلى حجم تلك الظواهر، لا مجال للشك في أنها تهدد الجهود الجاري بذلها لإعادة إقرار السلام والأمن في غرب أفريقيا.

ويعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به وزير خارجية غانا بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونرحب به بيننا ونود أن نعرب له عن مدى سرورنا لمشاركته في مناقشات اليوم.

ويذكر التقرير المعروض علينا عدداً من التوصيات ذات الصلة فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية، ولا سيما ثلاث مشاكل عبر الحدود تعد من المشاكل الكبرى، هي انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وظاهرة الجنود الأطفال والمرتزقة، ومسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد قدم لنا وزير خارجية غانا والأمين التنفيذي للجماعة بعض التفاصيل بشأن تلك المسائل، ولذا سأقتصر على إبداء بضع ملاحظات.

ويصيب التقرير إذ ينص على أن المشاكل عبر الحدود التي تجري دراستها هي أعراض لها ما وراءها أكثر من كونها مشاكل طارئة في تحديد أسباب حلقة الصراع في المنطقة دون الإقليمية. لذلك، فإننا رغم سرورنا لتناول هذه المسائل على الصعيد دون الإقليمي، نود أن نؤكد أن بعضاً من أسبابها له أيضاً جانب دون إقليمي. ويكفي الإشارة إلى أن معظم البلدان في هذه المنطقة دون الإقليمية تنتمي إلى فئة أقل البلدان نمواً. ومن ثم فتركيز تلك التوصيات على الأعراض يقلص إمكانية إجراء إصلاحات طويلة الأجل وإعادة السلام والأمن إلى ربوع غرب أفريقيا. ونصر على ذلك الجانب لأن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها، فضلاً عن انتشار جماعات المليشيات والجماعات المسلحة، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، والجريمة والاتجار بالمخدرات عبر الحدود، وظاهرة المرتزقة والجنود الأطفال، كلها مرتبطة ببعضها، ويمكن إرجاع أصول تلك النوائب جميعاً إلى نقص التنمية، بل وإلى انعدام التنمية. وتشكل تلك الآفات حلقات في مسلسل تفكيك دولنا وتمزيق النسيج الاجتماعي لمجتمعاتنا. كما يمكن أن تعزى أصولها إلى إضعاف قدرات دولنا على إدارة تناقضاتها الداخلية، الأمر الذي يجب على جميع المجتمعات عمله. كما تكشف عن فقدان الدولة نسبياً، وفقاً لكل حالة على حدة، للمبادرة والإحساس بامتلاك قدرتها الخاصة على وضع قوانينها والامتثال لها، وعلى توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لسكانها.

نتيجة لذلك فإننا نرى ضعفاً في الانتماء وفي بعض الأحيان فقداناً له من جانب تلك المجتمعات المحلية التي تعاني الفقر المدقع وتتعرض الآن للتهميش في سياق تشتد فيه مرارة التنافس على السيطرة على الموارد الشحيحة والسلطة.

لذلك يتعين علينا تركيز الاهتمام بشكل خاص على تلك الجوانب في التقارير القادمة من أجل إيجاد صلة أوثق بين السلام والتنمية. وتنطوي الديناميات المطلوبة لتنفيذ التوصيات الواردة بالتقرير أيضاً على تعزيز التنسيق والتعاون بين ممثل الأمين العام في هذه المنطقة دون الإقليمية والأمين التنفيذي للجماعة.

فمن الضروري أن يعمل مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا بالاشتراك مع الجماعة من أجل الفعالية في تنفيذ الوقف الاختياري المفروض على الأسلحة وبناء القدرات المؤسسية والتشريعية اللازمة لدول المنطقة لكي تنفذ أحكام الوقف الاختياري على الصعيد الوطني.

كما أن من الضروري لنا أن نعزز القدرة السوقية للجماعة في إطار إعادة إحلال السلام والأمن والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية حتى يتسنى تمكين الدول المعنية من العودة إلى المبرر المبدئي لوجودها، وهو تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي على الصعيد دون الإقليمي.

وبالإضافة إلى الملاحظات التي أبديتها لتوي، يكشف التقييم المقدم للمجلس في التقرير عن زيادة وعي الأمين العام بالأهمية العاجلة للحالة وضرورة التصرف. وقد بذلت الأمم المتحدة وكثير من الشركاء الإنمائيين جهوداً كبيرة لجلب السلام والاستقرار إلى غرب أفريقيا. ونود أن نعرب عن تقديرنا لتلك المساهمات وأن نطالب بتنفيذ استراتيجية متعددة الأبعاد حتى يمكننا أن نأمل في النجاح

حيث لم توفر لنا الإجراءات المخصصة أو الإجراءات على الصعيد القطري النتائج التي كنا نطمع فيها.

على هذا النحو نتفق مع الرؤية التي يجب بمقتضاها تحديد ثلاثة مجالات للمسؤولية بوضوح من أجل تهيئة الأوضاع المؤاتية لظهور نوع من التعاضد. ونود أيضاً أن نشدد على الأهمية التي يلزم تعليقها على المواءمة بين سياسات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيد دون الإقليمي من ناحية، وبين ضمان التمويل الكافي لتلك البرامج من ناحية أخرى، وتحقيق التكامل بينها وبين عنصر الأطفال على نحو أكمل.

وحيث أن هذا التقرير لن يكون الأخير، نود أن نوصي بأن تجري في النهاية استشارة المنظمات دون الإقليمية وحكومات المنطقة الفرعية بشكل أوسع خلال عملية كتابة التقرير في المستقبل، لإثراء محتوى هذه التقارير وتوسيع نطاقها. ونأمل أيضا أن يوفر هذا الفرصة المناسبة للتقدم بتوصيات لتعزيز السلم ولمرحلة ما بعد الصراع في المنطقة الفرعية.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): نود أن نشكر رئاسة فرنسا على عقد هذا الاجتماع الهام حول سبل معالجة المشاكل دون الإقليمية والمسائل العابرة للحدود في غرب أفريقيا. ونرحب بالإحاطتين الإعلاميتين الشاملتين من وزير خارجية غانا، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية) وأمينها التنفيذي، السيد تشامباس، وكذلك بالإحاطة الإعلامية من وكيل الأمين العام إغلند ونائب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد ديابري.

في الأسابيع الأخيرة كانت منطقة غرب أفريقيا مثالا جيدا على النهج المتكامل المتعدد الأوجه لمعالجة حالات الصراع: مثالا جيدا على ما يمكن للأمم المتحدة والمجتمع المدني أن ينجزاه بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية، وخاصة الجماعة الاقتصادية. وعلى حد قول وزير خارجية غانا فإن السلم والاستقرار يثيران مشاعر التفاؤل المشوب بالحذر والشعور بقلق له ما يبرره، وهذه النتائج تعزى إلى تضافر الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. إن انتشار أفراد عمليات حفظ السلام في الوقت المناسب سواء من جانب المجموعات الإقليمية أو الأمم المتحدة، يساهم في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

لدى الأمم المتحدة الآن ثلاث عمليات حفظ سلام كبيرة في غرب أفريقيا: بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. إن وجود الأمم المتحدة هذا يتيح فرصة للتعامل بتعمق مع العوامل الإقليمية لعدم الاستقرار والقضايا العابرة للحدود.

وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن ينتهز الفرصة للبناء على المكاسب المحققة حتى الآن ومواصلة الخطى التي تزيد من تحسين الاستقرار والسلام في المنطقة. ولبلوغ تلك الغاية نرحب بتوصيات الأمين العام التي تعالج القضايا العابرة للحدود التي تواجهها بلدان المنطقة، وأهمها انتشار الأسلحة الصغيرة واستخدام المرتزقة.

ونود أن نركز على بضع نقاط نعتقد أنها يجب أن تولى الأولوية. وكما قال الأمين العام وعن حق في تقريره (S/2004/200) يكمن إصلاح القطاع الأمني في لب حل معظم المشاكل الإقليمية العابرة للحدود.

وفيما يتعلق بانتشار الأسلحة الصغيرة نهنئ الجماعة الاقتصادية على اعتمادها وقفا اختياريا على الأسلحة الصغيرة وعلى استحداث وحدة الأسلحة الصغيرة داخل أمانتها. ونشجع الجماعة الاقتصادية على تكثيف جهودها في

تطبيق الوقف الاختياري هذا فيما يتجاوز الأجل المحدد له في هذه السنة باعتماد صك ملزم قانونا والنظر في فرض حظر على المرتزقة. وإن التوصيتين ١٩ و ٢٠ من تقرير الأمين العام بشأن تحسين قدرة الخدمات الحدودية مثل حرس الحدود والشرطة والهجرة والجمارك، فضلا عن استحداث سجل مركزي بالأسلحة الموجودة لدى وكالات الجيش والأمن الوطني، يجب إيلاؤها الأولوية في الاهتمام.

وفيما يتعلق ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ثمة توصية أساسية تستحق أن تحظى باهتمام المجلس هي الحاجة إلى إجراء دراسة وثيقة للدروس المستفادة من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مالي وسيراليون بغية تطبيقها في الأماكن الأخرى من منطقة غرب أفريقيا. ويجب التشديد على النحو الواجب على البرامج المعتمدة للمقاتلين السابقين الأطفال، لا سيما إعادة إدماجهم وتحسين قدراتهم على شغل فرص العمل. إن الحاجة إلى توفير سبل العيش للمقاتلين حتمية ويجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من كل برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فبدون ذلك تظل عملية السلام هشة. وعندما تتوفر سبل عيش بديلة تنتفي حاجة المقاتلين السابقين إلى العودة إلى رفع السلاح.

ونود أيضا أن نشدد على الحاجة إلى تعاون المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي ومشاركتها في إصلاح القطاع الأمني. وقد يتبادر إلى الذهن أن التنفيذ الناجح لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سيراليون قد تم بدعم من البنك الدولي. وقد بينت تجربة سيراليون كيف يمكن للبنك الدولي أن يؤدي دورا مهما في الانتقال فيما بعد الصراع، باستكمال الجهود السياسية والأمنية للحكومات المهتمة والمجتمع الدولي.

ونحتاج إلى تقوية التعاون بين شتى وكالات الأمم المتحدة في الميدان، وفي مقدمتها مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. فالتعاون الوثيق بين مكاتب الأمم المتحدة سيكفل تجنب ازدواجية الجهود وسيكون بمثابة تدبير ضروري للإنفاذ تعزيزا لأعمال كل مكتب. ونثني على وجه التحديد على عمل الممثل الخاص للأمين العام في غرب أفريقيا وندعم تقوية مكتبه.

أخيرا، وتجاوبا مع الإحاطات الإعلامية المقدمة اليوم نؤيد اعتماد المجلس بيانا يستحدث خارطة طريق بشكل ما لمبادرات تضطلع بها الأجهزة الدولية والاقليمية لمعالجة القضايا العابرة للحدود في غرب أفريقيا بطريقة تشغيلية عملية.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، يشكركم وفدي على عقدكم هذه الجلسة الهامة. ونود أيضا أن نرحب برئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية)، وزير خارجية غانا، وبالأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية. ونشكرهما على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين والمفيدتين. ونحييهما على قيادتهما القوية للجماعة الاقتصادية، التي أصبحت عاملا مهما في الجهود الرامية إلى تعزيز استقرار المنطقة الفرعية. لقد تطورت الجماعة الاقتصادية حقا إلى شريك مهم للأمم المتحدة في المنطقة.

من الدروس المستفادة المهمة في العقد الماضي أن إدارة الصراع يجب أن تتم بصورة متزايدة في السياق الإقليمي. ونأمل أن تستخلص دروس مهمة من التدابير المتخذة في غرب أفريقيا للصراعات في المناطق الفرعية الأخرى مثل القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى. إن

القضايا العابرة للحدود مثل قضايا اللاجئين والمرتزقة وتهريب الأسلحة الصغيرة والجنود الأطفال ليست أسبابا للصراعات وإنما هي أعراض لها تسبب، بدورها، تفاقم الصراع. والبلدان المجاورة، حتى وإن لم تنجرّ إلى الصراع نفسه، فإنها تعاني منها معاناة كبيرة.

ويسلط تقرير الأمين العام (S/2004/200) الأضواء على الحاجة إلى إحداث تغيير في النهج السياسي للمنطقة الفرعية، أي زيادة المشاركة الديمقراطية بدلا من النظام الاستبدادي، ووضع حد للإفلات من العقاب وإنهاء استخدام العنف كوسيلة سياسية. إننا ندعم ذلك الرأي. وقد بدأت تظهر علامات مشجعة على طريقة تفكير جديدة في المنطقة وفي أفريقيا بأسرها، سواء من خلال الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا أو بتطوير الهياكل الأمنية الأفريقية أو عن طريق زيادة التعاون الإقليمي، كما في إطار الجماعة الاقتصادية.

إننا راغبون في المساهمة، وطنيا ومن خلال الاتحاد الأوروبي، لدعم هذه التوجهات الواعدة. وقد اختار الاتحاد الأوروبي سياسة إقليمية ونهجا إنمائيا تجاه المنطقة، وهو يعتبر الجماعة الاقتصادية شريكا طبيعيا في هذا المسعى. والنهج يجب أن يكون متعدد الأوجه؛ فبالإضافة إلى تقوية القدرات الأفريقية في ميداني حفظ السلام وإدارة الأزمات، سيكون مطلوبا زيادة الاستثمار في منع الأزمات والإنذار المبكر. وبتلك الروح دأبت ألمانيا على تقديم الدعم لمركز كوفي عنان لحفظ السلام في غانا.

وأود أن أركز على ثلاث توصيات في التقرير.

تتعلق الأولى بالتعاون فيما بين بعثات الأمم المتحدة في المنطقة. إننا ندعم بقوة توثيق التعاون بين بعثات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، الذي بدأ يثمر. ومن المأمول أن يؤدي إلى مضاعفة الطاقات وزيادة الاقتصاد في النفقات. فمضاعفة عدد قوات حفظ السلام في عام واحد تقريبا أدى الى إلقاء أعباء إضافية على عاتق الدول الأعضاء. ويجب علينا ألا نغفل عن هذا التطور أو هذا الجانب.

وتعتبر التوصيات الواردة في التقرير بشأن العمليات العابرة للحدود التي تقوم بها بعثات حفظ السلام في غرب أفريقيا بما في ذلك القدرة على ''المطاردة الساخنة''، بمثابة أفكار مثيرة للاهتمام في هذا الصدد. وهذه مسألة هامة ينبغي أن تبدأ المناقشة حولها في أسرع وقت ممكن. ونحن على استعداد للنظر في إدماج هذا النهج في الولايات القادمة أو في تعديل الولايات الحالية بالاستناد إلى الاقتراحات التي تقدمها الأمانة العامة، مع مراعاة التحديات القانونية التي تفرضها العمليات العابرة للحدود. ومن الواضح أيضا أن هذه الأنشطة العابرة للحدود سوف تقتضي دوام التشاور مع الحكومات في المنطقة.

وتتعلق ملاحظتي الثانية بكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وبينما يتعين على بلدان المنطقة أن تكثف جهودها لكبح تدفق الأسلحة إلى المنطقة بصورة غير مشروعة، فإنه يتعين على مصدّري الأسلحة أن يتأملوا في مسؤولياتهم أيضا. ولذلك، فإننا نؤيد تشديد الضوابط الوطنية على صادرات الأسلحة وزيادة الشفافية في هذا المجال. ويشمل ذلك الامتثال لحالات حظر الأسلحة التي فرضها مجلس الأمن بالإضافة إلى حالات الحظر الإقليمية. ونعتقد بأنه ينبغي لحكومات البلدان المصدرة للأسلحة الصغيرة أن تشترط على شركاتها تحسين دمغ هذه الأسلحة.

إن الوقف الاختياري الذي أعلنته الجماعة الاقتصادية يظل المنهاج الرئيسي للجهود المنسقة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة في هذه المنطقة دون الإقليمية. وأنا أوافق تماما على ما قاله وزير خارجية غانا بأن الأسلحة الصغيرة هي أسلحة الدمار الشامل الحقيقية لأنها تقتل عددا من الأشخاص يزيد عما تقتله أسلحة الدمار الشامل الكبيرة.

وتعترف ألمانيا بالعمل الهام الذي تم الاضطلاع به حتى الآن وتدعو جميع البلدان المعنية إلى مواصلة تشديد الوقف الاختياري وتنفيذه. وينبغي للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية أن تطيل أمد الوقف الاختياري الذي سينتهي أجله في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وينبغي أن يتحول هذا الوقف إلى صك ملزم قانونا.

لقد طلب مجلس الأمن بقراره ١٤٦٧ (٢٠٠٣) إلى الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية أن تنظر في استحداث سجل للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيد الإقليمي. وقد تركز الدول الأعضاء، كخطوة أولى، على سجلات الأسلحة الخفيفة، بغية توسيع نطاق السجل ليشمل الأسلحة الصغيرة في مرحلة لاحقة.

وتتعلق ملاحظتي الأخيرة بما يسمى ''التسمية والفضح''. ونعتقد اعتقادا جازما فيما يتعلق بالقيام علنا بتسمية الذين يقومون بتجنيد الأطفال أو المرتزقة أو الذين ينتهكون حالات حظر الأسلحة، بأن ما يسمى ''التسمية والفضح'' يمكن أن يكون أداة فعالة في تحقيق الامتثال لحالات الحظر وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويشير تقرير الأمين العام إلى أن هذا قد يكون عسيرا في بعض الحالات. بيد أن ذلك ينبغي ألا يمنع مجلس الأمن من مواصلة استعمال هذه الوسيلة – مع توخي الحذر اللازم بطبيعة الحال – ومواصلة تطويرها. ونحن مدركون لحقيقة أن هذه السياسة ينبغي أن تستند إلى أدلة قوية يمكن أن تقدمها أفرقة الخبراء الموجودة على سبيل المثال، إذا كانت مزودة جيدا بالموظفين ومجهزة تجهيزا جيدا لأداء مهمتها.

ونود في الختام، أن نرحب بموافقة مجلس الأمن على إدماج توصيات تنفيذية هامة من التقرير في بيانه الرئاسي. وسيؤدي هذا إلى تركيز مزيد من الاهتمام على المسائل العابرة للحدود في غرب أفريقيا كجزء من اتباع نهج شامل لمعالجة مشاكل المنطقة دون الإقليمية التي سيتسم استمرار التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بأهمية متزايدة فيها.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكركم على عقد هذه الجلسة وحضوركم معنا. وتعرب المملكة المتحدة عن امتنانها العميق لحضور العديد من المشاركين البارزين ولما قدموه من إسهام.

وأود أن أضم صوتي إلى التعليقات التي سيبديها السفير راين، ممثل أيرلندا، في وقت لاحق باسم الاتحاد الأوروبي.

ومنطقة غرب أفريقيا ينبغي أن تحتل أولوية عليا لدينا جميعا. وهناك خطر يهدد بضياع الاستثمارات التي استثمرناها في بلدان معينة إذا لم نستطع أن نتوصل بصورة جماعية إلى حلول دائمة للمشاكل المترابطة في هذه المنطقة دون الإقليمية. ولذلك، فإننا نعرب عن كبير تقديرنا لتوصيات الأمين العام بشأن كيفية معالجة هذه المشاكل.

واسمحوا لي أن أقدم ثلاثة اقتراحات عامة بشأن كيفية متابعة هذا التقرير بصورة فعالة.

أولا، من الواضح أننا بحاجة إلى نهج استراتيجي. فالصراع في غرب أفريقيا هو نتيجة فشل الاقتصاد الكلي الهيكلي القديم العهد وفشل الحكم. ويشكل نشاط المرتزقة وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتدهور البيئي وبطالة الشباب، بعضا من المشاكل حقيقية، إلا أنها أعراض لفشل أكبر. ويتطلب منع حدوث صراعات أخرى أكثر من مجرد معالجة هذه الأعراض. نحن بحاجة إلى استراتيجية لمعالجة الأسباب الرئيسية وينبغي أن تعتمد هذه الاستراتيجية على المبادرات القائمة، بما فيها مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والاتحاد الأفريقي لا سيما مبادرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية) التي ورد

وصفها صباح اليوم. ونرى بوجه خاص أنه ينبغي تنفيذ توصيات الأمين العام ضمن هذه الاستراتيجية، بأن يكون لدينا خطة عمل متماسكة ومتكاملة، بدلا من اتخاذ سلسلة من المبادرات.

ثانيا، دور المنظمات دون الإقليمية الرئيسية. ليس بإمكان الأمم المتحدة وحدها، ناهيك عن مجلس الأمن، أن تضع استراتيجية لمنع الصراعات وأن تنفذها. ولا بد لهذا العمل أن يكون جهدا جماعيا، على نحو ما أشار إليه الرؤساء في قمة الجماعة الاقتصادية، تتولى فيه بلدان المنطقة دور القيادة بتأييد من الجماعة والاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والمجتمع الدولي.

وقد أوفد الاتحاد الأوروبي مؤخرا بعثة مشتركة إلى الجماعة الاقتصادية بالاشتراك مع الأمم المتحدة. واقترحت تلك البعثة إجراء حوار سياسي مع رؤساء دول الجماعة الاقتصادية من أجل إقرار نهج استراتيجي لمنع الصراعات في غرب أفريقيا. وترحب المملكة المتحدة ترحيبا حارا بتعزيز الروابط بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إلا أننا نرحب أيضا، فيما يتعلق بالمضمون، بإعلان الجماعة الاقتصادية بشأن السلم والأمن على الصعيد دون الإقليمي، الذي أكد من جديد على نحو ما ذكره الوزير أكوفو آدو أهمية اتباع نهج إقليمي لمنع الصراعات وتسويتها.

ثالثا، نحتاج إلى استخدام أصول الأمم المتحدة عبر المنطقة بطريقة أكثر فعالية. فالضغوط على موارد حفظ السلام الشحيحة تتزايد بسرعة، بإيفاد بعثات جديدة لحفظ السلام إلى كوت ديفوار ومن المرجح في بوروندي والسودان أيضا. ويتعين علينا أن نستفيد من هذه البعثات وإنصاف هذه الحالات المحددة، إلا أن هذا يعني استعمال الأصول الموضوعة تحت تصرفنا بأقصى قدر ممكن من الفعالية، وهذا ليس سهلا. ويؤدي تشاطر الموارد عبر البعثات وعبر الحدود إلى خطر تشويش ولايات البعثات واحتمال تعطيل تسلسل القيادة والسيطرة. وعندما ينطوي الأمر على القيام بدوريات مشتركة على الحدود، فإنها تقتضي الاتفاق بين مختلف الحكومات المعنية. إلا أنه يتعين التصدي لهذه الصعوبات المحتملة والتغلب عليها وقد ذكر الأمين العام في تقريره الأخير عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أنه يعتزم تقديم توصيات إلى المجلس بشأن هذا الموضوع بحلول نهاية السنة. ونتطلع إلى هذه التوصيات لأنها ضرورية جدا لقيام تدخلات الأمم المتحدة بتطبيق مضمون نهج إقليمي.

وأود أن أثير ثلاث نقاط أخرى تتصل بتوصيات محددة للأمين العام. أولا، إن الاتجار بالأسلحة الصغيرة، كما شدد عليه عدد من الزملاء، واحد من القتلة الكبار في أفريقيا، وهو يقوض السلام والاستقرار. وأصبحت الجريمة المنظمة ضالعة في ذلك بصورة متزايدة، وإنني اتفق مع الملاحظات التي أدلى بها السيد تشامباس حول الحاجة إلى قيام الجماعة الاقتصادية بتشديد وقفها الاختياري وتطبيقه.

ونحث من لم يصدقوا بعد على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبروتوكولاتها على أن ينظروا في ذلك، ونشجع الأطراف على الاستفادة من المساعدة المقدمة من مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة. والمساعدة التقنية متوفرة. وأرحب ترحيبا خاصا بالمعلومات التي أحطنا بها علما هذا الصباح بشأن الوحدة التي ستنشأ داخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لكي تتصدى بالفعل لمسألة الأسلحة الصغيرة.

ثانيا، نؤيد بقوة طموح الأمين العام إلى إشراك المجتمع المدني على نحو أوسع في مسألتي الحكم والأمن. فالمجتمع المدني له مكانه، وقد استمعت إلى ما ذكره الوزير عن تفاعل الأمم المتحدة مع الحكومة ومع المجتمع المدني. وردي هو أنه يتعين على الأمم المتحدة، بطبيعة الحال، أن

تشترك مع الحكومة في المقام الأول، ولكن يتعين عليها أيضا أن تعمل باستمرار مع المجتمع المدني، لأن هناك دورا أساسيا للمجتمع المدني في برامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، والتعليم، ووسائط الإعلام، وما إلى ذلك. وينبغي أن يكون ذلك عنصرا أساسيا في عملية منع الصراعات وليس فكرة تأتي فيما بعد هذه الصراعات. وينطبق نفس الشيء بصفة حاسمة على دور المرأة في بناء السلام. ويأليت الممثل الخاص يقول لنا شيئا فيما بعد عن ضمان أن تصبح مشاركة المرأة على قدم المساواة في شتى مسائل السلام والأمن في المنطقة حقيقة واقعة.

ثالثا، علينا أن نعالج مسألة استعمال، أو سوء استعمال، موارد غرب أفريقيا الطبيعية الغنية – الخشب والماس – التي ينبغي استعمالها في تمويل التنمية والتقدم، ولكنها تستعمل أحيانا في إزكاء لهيب الصراع. ويلزم علينا أن نعالج هذه المسألة. وأشيد ''بمبادرة الشفافية'' الأخيرة – آخر مبادرة – التي تقدمت بها الصناعات الاستخراجية كأساس للنظر في هذه المسألة.

وفي الختام، أتطلع إلى أن يستعرض المجلس بانتظام التقدم المحرز في هذا المجال. وآمل أيضا أن ننظر بجدية في أن يوفد مجلس الأمن بعثة أخرى إلى غرب أفريقيا هذا العام لكي تناقش مع الحكومات المعنية ومع السكان على أرض الواقع الطريقة التي ينظرون بها إلى التحديات، وكيف يمكن للأمم المتحدة أن تقدم، على خير وجه، الدعم الذي يلزم علينا أن نقدمه.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء، أن أشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم، وعلى قدومكم إلى نيويورك كيما تترأسوها شخصيا. وأود، في الوقت نفسه، أن أرحب بالسيد نانا أكوفو – أدو، وزير خارجية غانا، والسيد تشامباس، الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ترتبط بلدان غرب أفريقيا فيما بينها ارتباطا عميقا لأسباب جغرافية وتاريخية. كما أن الحالات الحاصلة في المنطقة تتشابك تشابكا وثيقا، وتؤثر كل منها على الأخرى. والاتجار غير القانوني بالأسلحة الصغيرة واستعمال المرتزقة والجنود الأطفال، كما أوضحت بعض الوفود في بياناتها، عاملان يتزايدان في المنطقة. فهما لم يؤديا إلى زيادة حدة التوترات والاضطرابات في البلدان المعنية فحسب، وإنما كان لهما أيضا أثر سلبي على التنمية في كامل المنطقة. كما أنهما يتعارضان مع المطامح المشتركة لبلدان غرب أفريقيا في السعي إلى تحقيق السلام والتنمية؛ ولا يساعدان على تحقيق السلام والاستقرار في القارة الأفريقية.

وثمة سمة بارزة للمسائل آنفة الذكر وهي أنها عابرة للحدود. ولهذا يجب، من أجل التصدي لهذه المشاكل، أن ننطلق من منظور إقليمي إلى استراتيجية شاملة. ونعتقد أنه يجب علينا أن نبذل جهودا في المجالات الثلاثة التالية.

أولا، يتوقف حل مسائل غرب أفريقيا العابرة للحدود، في نهاية المطاف، على جهود بلدان المنطقة ذاتها. ونؤيد التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الأمين العام. ونؤيد بلدان غرب أفريقيا في اتخاذ تدابير فعالة لكي تكافح على نحو حاد انتشار الأسلحة الصغيرة، ولكي توقف بشكل حاسم الاستعمال غير المشروع للمرتزقة والجنود الأطفال. وينبغي لها، في الوقت نفسه، أن تضطلع بالإصلاح اللازم لقطاع الأمن. ونشجع جميع البلدان على أن تقيم علاقات حسن جوار، وعلى أن تسعى إلى تحويل مناطق الحدود إلى أماكن للتبادل الودي بدلا من كونها ملاذات آمنة للأسلحة غير القانونية.

ثانيا، ينبغي أن نسمح للمنظمات الإقليمية بالاضطلاع بدورها. فلقد بذلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤخرا جهودا دؤوبة لحل الصراعات في المنطقة، وحققت نتائج إيجابية. ونحن نقدر هذه الجهود. ونأمل، في الوقت نفسه، أن تأخذ الجماعة الاقتصادية المسائل العابرة للحدود على أنها مهمتها التالية ذات الأولوية. وقد تنظر، على وجه الخصوص، في وضع خطة إقليمية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونؤيد اتحاد نهر مانو في اضطلاعه بدوره المزدوج. ونطلب إلى المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة المالية إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأن يساعدها في تعزيز بنائها لقدراتها.

ثالثا، ينبغي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المنطقة أن تعزز التنسيق فيما بينها وأن تقوي عملية السلام في بلدان غرب أفريقيا. ولقد أذن مجلس الأمن، في السنوات الأخيرة، بعمليات للأمم المتحدة لحفظ السلام في سيراليون وليبريا وغيرهما من البلدان، وأسهم بذلك إسهاما هاما في تحقيق الاستقرار في المنطقة. وسترسل الأمم المتحدة قريبا عملية لحفظ السلام إلى كوت ديفوار. ونأمل أن تعزز عمليات حفظ السلام جميعها التعاون فيما بينها وأن تعالج معا المسائل العابرة للحدود. وسيكون لهذا دور إيجابي في تحقيق الاستقرار في الحالة هناك. ونعتقد، في ذلك الصدد، أن توصية الأمين العام بتنظيم دوريات مشتركة على الحدود تستحق أن ندرسها دراسة جادة.

وليست الأسلحة الصغيرة عبر الحدود، والمرتزقة، والجنود الأطفال، كما يوضح الأمين العام في تقريره، إلا أعراضا لأشياء أخرى، ويتمثل السبيل الأساسي لإقامة السلم الدائم في غرب أفريقيا في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة في المنطقة. ونؤمن بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة النشطة إلى بلدان غرب أفريقيا في تنمية اقتصاداتها، وتعزيز حكم القانون، وتحسين البيئة، والقضاء على المرض، وتحقيق التنمية المستدامة، من أجل التصدي للأسباب الجذرية للمشاكل العابرة للحدود في تلك المنطقة.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة، وأن أشكركم بصفة خاصة على قدومكم شخصيا إلى نيويورك للمشاركة فيها. وهذا دليل جيد جدا على الأهمية التي توليها فرنسا للمشاكل الأفريقية، وبخاصة ما يتعلق منها بالسلم والأمن وما يتصل بغرب أفريقيا. وأشكركم على ذلك جزيل الشكر.

وأود أيضا أن أشكر معالي الوزير نانا أكوفو – أدو، وزير خارجية غانا والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على مخاطبة هذه الجلسة صباح اليوم، وتشاطره معنا في المجلس آراء الجماعة الاقتصادية بالموثوقية التي اعتدنا عليها في هذا المكان.

أود أن أشكر السيد شمباس على الإحاطة الإعلامية الشاملة للغاية التي قدمها إلينا. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على البيانين اللذين أدليا بهما عن المسائل المتعلقة بغرب أفريقيا. فقد مكّنونا من الإلمام بصورة عامة وشاملة للمشاكل هناك.

إن الخطاب المستبصر الذي أدلى به إلينا الأمين العام قد حدد إطارا سليما لاتباع نهج إقليمي لمعالجة المشاكل العابرة للحدود، ونحن سعداء جدا لأنه تمكن من أن يكون معنا صباح اليوم.

وتمكن الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا أيضا من أن يطلعنا على العمل الذي أنجز على أرض الواقع للجمع بين بعثات الأمم المتحدة السياسية وبعثاتها لحفظ السلام في المنطقة دون الإقليمية. وأفكاره الهامة بشأن

المشاكل العابرة للحدود تشكل إسهاما هاما للغاية وتقدم تصويرا جيدا لقيمة تنسيق الدور الذي يمكن أن يضطلع به مكتب الأمم المتحدة في المعالجة الشاملة للمشاكل التي تؤثر على صراع ما في المنطقة. والتجربة المكتسبة في غرب أفريقيا يمكن أن تكون مفيدة في مناطق دون إقليمية أخرى في أفريقيا وغيرها، حيث أن المشاكل المماثلة تقتضي بصورة ملحة اتباع نهج إقليمي.

ويوفر التقرير (S/2004/200) أداة هامة لمساعدة حكومات المنطقة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي على معالجة المسائل الرئيسية ذات الاهتمام المشترك، ولاسيما تلك المتصلة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وفي هذا الصدد، أتفق تماما مع زميلنا الألماني، على أن الأسلحة الصغيرة تشكل أسلحة الدمار الشامل الحقيقية في المنطقة دون الإقليمية التي نعالج أمرها وفي أفريقيا بوجه عام. وفيما يتعلق بمسائل الجنود الأطفال والمرتزقة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، فإننا مقتنعون بأنه لا يمكن تحقيق الأهداف في هذا الصدد إلا بأن تشارك بلدان المنطقة مشاركة كاملة طوال عملية التنفيذ، فتتولى بذلك ملكية الحلول المقترحة في التقرير.

وبينما نقدر المزايا النسبية والمكاسب التي حققتها بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية في المنطقة، فإننا نرى، نظرا للطابع المؤقت لهذه البعثات، أنه ينبغي إيجاد سبل لنقل الخبرة والصلاحية تدريجيا إلى آليات أكثر دواما، مثل أمانة الجماعة الاقتصادية والمؤسسات الوطنية ذات الصلة في الدول الأعضاء في الجماعة، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا.

وإذ نركز على توصيات الأمين العام، يسرنا أن نلاحظ التحديد الواضح للأدوار والمسؤوليات الخاصة للأمم المتحدة ودول المنطقة والشركاء. ومع ذلك، ينبغي أيضا أن يؤخذ في الحسبان أنه لكي تنفذ حكومات المنطقة بعض التوصيات الواردة في التقرير، يقتضي الأمر تقديم المساعدة المالية والتقنية.

ورغم موافقتنا على التأكيد الوارد في التقرير على أن معالجة المشاكل العابرة للحدود ستقتضي إصلاحا أساسيا للحكم في المنطقة ، فإن وفدي يرى أن وضع سياسة ناجحة ومستشرفة للمستقبل سيتطلب المشاركة الكاملة والقيادة من قبل الحكومات الإقليمية ومشاركة نشطة من الأطراف الفاعلة الأخرى – المنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني والمجتمع الدولي الأوسع – بدون استثناء أحد.

لقد ظلت الجماعة الاقتصادية ظاهرة وبارزة بوصفها منظمة دون إقليمية. ولم تدخر جهدا – بدعم من المجتمع الدولي – لمعالجة الأزمات في ليبريا وسيراليون وغينيا – بيساو و، مؤخرا، في كوت ديفوار. وكانت لتلك الأزمات آثار سلبية على الحالة الاقتصادية والاجتماعية وأعاقت عملية التكامل الاقتصادي في المنطقة.

وأذكت الصراعات الدائرة في المنطقة أيضا انتشار الأسلحة الصغيرة وتجنيد الأطفال والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتجنيد المرتزقة. ولذلك ينبغي إيلاء اعتبار جدِّي لتعزيز الآليات الإقليمية والوطنية القائمة، مثل الوقف الاختياري الذي فرضته الجماعة الاقتصادية على الأسلحة الصغيرة، وآليات اتحاد نهر مانو للسلام. وفي هذا الصدد، بينما نرحب بفكرة عقد مؤتمر دولي بشأن مساعدة منطقة اتحاد نهر مانو، نرى أن فوائد هذا المؤتمر، في الأجل الطويل، ستكون أعظم بكثير إذا ما وُسِّع جدول أعماله ليشمل المنطقة دون الإقليمية بأسرها.

ونحن نؤيد بقوة أيضا التوصية المتعلقة بالتصديق على الاتفاقيات الدولية القائمة والامتثال لها من جانب بلدان المنطقة ومن بقية المجتمع الدولي.

إن الوقائع الراهنة في المنطقة تجعل من الضروري للغاية إيجاد إطار إقليمي فعال لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي إطار تعزيز أمانة الجماعة الاقتصادية، يرحب وفدي بإنشاء وحدة في الأمانة للتعامل مع تلك المسألة البالغة الأهمية.

ختاما، يود وفدي أن يشدد على أنه، في السعي إلى إيجاد حلول لمعالجة المشاكل العابرة للحدود في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، ينبغي إيلاء أهمية كبيرة لتعزيز علاقة التعاون بين الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي، ولا سيما مجلس السلام والأمن التابع له والذي أنشئ حديثا.

إن وفدي مشغول، في إطار مجلس الأمن، بالسعي إلى إيجاد سبل لتنفيذ المقترحات الواردة في التقرير بصورة أكثر فعالية، وإنني أتطلع إلى المناقشة المقترح إجراؤها ميدانيا مع زعماء البلدان عندما يقرر مجلس الأمن الذهاب مرة أخرى إلى المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل أنغولا على كلماته الطيبة الموجهة إلي.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): لقد شرفتم مجلس الأمن، سيدي الوزير، بقراركم أن تكونوا معنا اليوم لتترأسوا هذه الجلسة المتعلقة بغرب أفريقيا. وما ذاك إلا دليل على الإسهام الذي ما فتئت فرنسا تقدمه في السعي إلى إعادة السلام والاستقرار والتقدم الاقتصادي في تلك المنطقة دون الإقليمية الهامة في أفريقيا.

ويود وفدي أن يرحب بما قدمه البيان الاستهلالي الذي أدلى به الأمين العام من إسهام في هذه المناقشة. واسمحوا لي أن أرحب بوزير خارجية غانا، نانا أكوفو – آدو بصفته ممثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالإضافة إلى السيد تشامباس، الأمين التنفيذي للجماعة وأن أشكرهما على البيانين الهامين اللذين أدليا بهما واللذين أغنيا مناقشتنا.

تعتبر مناقشتنا اليوم متابعة هامة لبعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا في العام الماضي. ونود أن نشكر الأمين العام على تقريره عن سبل ووسائل معالجة المشاكل دون الإقليمية العابرة للحدود في غرب أفريقيا. ومن الواجب أيضا أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها السيد ولد عبد الله الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا.

يركز تقرير الأمين العام بصورة رئيسية على ثلاث مسائل هي: الأسلحة الصغيرة والمرتزقة والجنود الأطفال. وهذه المسائل هامة بالفعل. بيد أنها، على نحو ما يشير الجزء الاستهلالي من التقرير، لا تمثل إلا عددا قليلا من عوامل عدم الاستقرار في غرب أفريقيا. ونتفق مع الملاحظة التي أبداها الأمين العام بأن العلاقة بين هذه العوامل الثلاثة ودورة العنف وعدم الاستقرار هي بصورة رئيسية علاقة تدل على الأعراض لا على السبب. فإذا لم يكن هناك أي صراع مسلح، فإن الطلب على الأسلحة الصغيرة والمرتزقة والجنود الأطفال سيتوقف أيضا.

وتوفر التوصيات التي قدمها الأمين العام إطارا مفيدا لجهود المجلس الرامية إلى تصحيح الوضع باتباع نهج إقليمي. ويستحق كثير من التوصيات — التي تتعلق بتحسين التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة؛ وتعزيز الهياكل والمؤسسات القائمة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي؛ وتحسين تنفيذ الاتفاقيات والصكوك القانونية النافذة؛ ونزع السلاح والتسريح والإدماج وإصلاح القطاع الأمني؛ وبناء الثقة والطمأنينة بين بلدان المنطقة – الاهتمام الوثيق من جانب الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والحكومات الإقليمية والشركاء الدوليين في ميدان اختصاص

كل منهم. ويتجلى عدد من هذه التوصيات في مشروع البيان الرئاسي الذي يرجح أن يعتمده المجلس اليوم.

إننا نحتاج، كما يكرر القول هنا، إلى الاستفادة بشكل فعال من عمليات حفظ السلام التي تنتشر في المنطقة. فهي أداة هامة بيد المجلس للمساعدة على معالجة المشاكل الأساسية، بما فيها المسائل العابرة للحدود. وينبغي أن يقوم المجلس بتأن بالتخطيط لنشر هذه العمليات وتحديد ولايتها وانسحابها، مع مراعاة السياق الإقليمي.

وتشارك باكستان في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وفي بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. كما سنساهم بقوات في كوت ديفوار. وتنتشر الوحدة الباكستانية التي تتألف من لواء في سيراليون، في مناطق استخراج الماس الحساسة في الجزء الشرقي من البلد. وتنتشر عبر الحدود مباشرة كتيبتان باكستانيتان بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في منطقة صعبة كانت مسرحا لنشاط المحاربين في ليبريا في الماضي القريب. وفي سياق وقف انتقال المحاربين عبر الحدود، شاركت القوات الباكستانية المنتشرة في سيراليون في العمليات التي تتوخى تحقيق هذا الهدف بصفة خاصة، كعملية الأفق الأزرق.

ويتعين علينا بينما نشرع في دعم اتباع نهج إقليمي لغرب أفريقيا، أن نكون على علم بشرطين بارزين هما: أولا، تنفيذ عملية قائمة على المشاركة؛ ثانيا، القدرة على تنفيذها. ونرى أن بالإمكان تحقيق التنفيذ الأفضل والفعال، خاصة من جانب الدول فرادى، إذا كانت مشتركة اشتراكا كاملا في العملية، بما في ذلك من خلال اتخاذ القرارات بصورة تتسم بالشفافية والانفتاح. وينطبق الأمر نفسه على المنظمات دون الإقليمية. ومن المنطقي تحقيق انسجام السياسات على جميع الأصعدة من أجل الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من التعاون مع المنظمات دون الإقليمية. كما ينبغي للمجلس أن يكون على علم بالقدرات على الصعيد الوطني على الاضطلاع بالإجراءات التي يجري اقتراحها على دول المنطقة دون الإقليمية في سياق النهج الإقليمي. ويجب أن تكون إمكانيات تقديم المساعدة لمثل هذه الجهود لبناء القدرات موضع دراسة متأنية.

ونرى أن من المهم بنفس الدرجة القيام بتحديد ومعالجة الأسباب الرئيسية للصراع. وتشمل هذه الأسباب، في جملة أمور، استبعاد الجماعات الإقليمية أو العرقية أو الدينية من المشاركة في عملية تقاسم السلطة السياسية والاقتصادية. وتعتبر انتهاكات حقوق الإنسان نتيجة لهذه الحالة. ويؤدي التخلف والفقر وانتشار البطالة والجوع والمرض وفساد الحكم وانعدام المحاسبة وضعف مؤسسات الدولة والافتقار إلى سلطة الدولة إلى زيادة تفاقم المشاكل. والكثير من الصراعات تستمد جذورها من الصراع على السلطة والتزاحم على الموارد. وبينما نسعى إلى التخلص من هذه الصراعات أو احتوائها، يتعين علينا أن نقطع مصادر التمويل التي تمكن الأطراف المتحاربة من إدامة الصراع من خلال الحصول على الأسلحة والاستعانة بالمرتزقة واستخدام الجنود الأطفال.

وقد أعلن وفدي في مناسبات سابقة أنه لا يمكن التوصل إلى حلول دائمة للأزمات المعقدة في أفريقيا إلا من خلال اتباع نهج شامل ومركب. ولا يمكن أن يكون أي نهج شاملا بدون التركيز الكافي على التنمية. وينبغي أن يكون التقدم الاقتصادي والتنمية، لا التدابير العقابية، مسار العمل المفضل. وحتى في تطبيق الجزاءات، يجب أن يكون النهج شاملا ومتوازنا. أولا، يجب أن يوازن تأثير الجزاءات – وخاصة الجزاءات الاقتصادية — المفروضة على البلدان النامية من خلال وسائل أخرى لتفادي ما يلحق بالأبرياء من معاناة لا لزوم لها. ثانيا، ينبغي أن يتصدى نطاق الجزاءات، لدى تطبيقها، لمعالجة جميع أسباب الصراع. فعلى سبيل المثال،

تعتبر الصلة بين استغلال الموارد الطبيعية بصورة غير مشروعة وتأجيج الصراعات في غرب أفريقيا ثابتة بأدلة صحيحة. وكان التركيز حتى الآن ينصب على جانب العرض أو الإنتاج للموارد الطبيعية المستغلة بصورة غير مشروعة.

ونرى أن من المهم بدرجة متساوية التركيز على جانب الطلب أو الاستهلاك لهذا النشاط غير المشروع. وينبغي تطبيق ممارسة ''التسمية والفضح'' وفرض الجزاءات على جميع المشتركين بهذا النشاط. أما الذين يقومون بتمويل هذه الحروب عن طريق شراء موارد أفريقيا المستغلة بصورة غير مشروعة والاتجار بها فهم بالفعل تجار الموت. فجريمتهم لا تقل عن جرائم الذين يقومون بتمويل الإرهاب. ونحتاج إلى أن نقتفي أثر هذه الأموال حتى مصادر تمويل هذه الحروب الدموية الوحشية في أفريقيا.

ونأمل أن تكرس تقارير الأمين العام عن غرب أفريقيا في المستقبل الاهتمام لهذه المسائل وغيرها من المسائل الهامة الشاملة من أجل وضع استراتيجية شاملة حقا لمنع الصراعات وإدارة الأزمات وتثبيت الاستقرار بعد الصراع في هذه المنطقة دون الإقليمية الهامة في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد كنوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نرحب بضيوفنا في جلسة مجلس الأمن لهذا اليوم.

لقد أظهرت المناقشة المستمرة أن غرب أفريقيا تجمعت فيها إمكانيات سلبية هائلة للمشاكل دون الإقليمية والعابرة للحدود، مع ما يترتب عليها من تهديد للسلم والأمن وسلامة الدول ورفاه وحياة الشعوب. وتواجه أفريقيا جيلا جديدا من التحديات.

وتنظر روسيا إلى تعزيز الاستقرار في القارة باعتباره جزءا لا يتجزأ من مهمة بناء نظام عالمي، تحت إشراف الأمم المتحدة، من أجل التصدي للتهديدات الجديدة التي نشأت. ولا يمكننا أن ننتظر تنمية ودية للعلاقات الدولية إذا ظلت الدول الأفريقية، التي تمثل أحد أكبر المجتمعات في العالم، تجد أنفسها في ''منطقة زلازل'' سياسية واجتماعية واقتصادية وعرقية.

لقد درسنا بعناية التقرير الذي قدمه اليوم الأمين العام. والتوصيات الواردة فيه شاملة ومتعددة الجوانب وتتناسب تماما مع تحديات القضاء على المشكلات الرئيسية العابرة للحدود في غرب أفريقيا. وتنطبق تلك التوصيات على كل الأطراف الفاعلة في المنطقة دون الإقليمية – الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني والأمم المتحدة ومجتمع المانحين الدوليين.

ويسعدنا أن نلاحظ أن التقرير يعبر عن الأفكار التي وضعها الوفد الروسي خلال بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وأثناء جلسات المجلس المنعقدة في مقر الأمم المتحدة. ونحن نؤيد التوصية الواردة في التقرير والداعية إلى تحديث التشريعات الوطنية وكذلك الأساس القانوني للعلاقات بين الدول، وفقا للاتفاقيات الدولية السارية وغيرها من الصكوك.

ونحن مقتنعون بأن هذا النوع من التدابير سيساعد على تعزيز الدولة الوطنية وتطوير المعايير الديمقراطية والنهوض بحكم القانون في بلدان غرب أفريقيا – وهي مجالات ضعيفة وتشكل، كما أقر الزعماء الأفارقة، السبب لانعدام الاستقرار الحالي في غرب أفريقيا.

ونرحب بالمقترحات الرامية إلى تعزيز الحدود الوطنية للدول الأفريقية. ولقد أيد الوفد الروسي في عدد من المناسبات اتخاذ تدابير معينة على الحدود – مع عدم الإضرار بالحوار والتجارة والتعاون الاقتصادي وتدابير الاندماج بين الدول أو بالاتصالات عبر الحدود بين الشعوب – من أجل

التصدي لتهديدات مثل انتشار الجماعات المسلحة غير المشروعة، وامتداد الصراعات عبر الحدود، وتحرك المرتزقة والجنود الأطفال، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والتصدير غير القانوني للموارد الطبيعية. إن توصيات التقرير بشأن إصلاح القطاع الأمني والاستفادة من قدرات المانحين تمثل خطوة نحو حل هذه المشكلات.

ولقد أسعدنا أن نرى ممارسة جديدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام متمثلة في كفالة التفاعل الوثيق بين بعثات المنظمة في الدول المتجاورة في المنطقة دون الإقليمية. ومن الأهمية الكبيرة أن يتم ذلك بأسلوب منسق وأن يؤدي مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا دورا أساسيا في هذا السياق. وعند قيامنا بذلك يجب أن نظهر المثابرة اللازمة. وهذا التنسيق لأعمال قوات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية يجب ألا ينتهك سيادة الدول فرادى أو ولايات البعثات المحددة هناك.

وروسيا مستعدة لدراسة توصيات أخرى من الأمين العام والنظر فيها بشكل إيجابي خلال عملها في مجلس الأمن، بما في ذلك التوصيات التي تتعامل مع تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك التوصيات التي تخص التعاون مع المنظمات دون الإقليمية – وعلى الأخص الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا – وبشأن حل مشكلة الإفلات من العقاب، والجنود الأطفال، وما إلى ذلك.

ورغم أن غرب أفريقيا تعاني من مشكلات عديدة جدا، فإن للتعاون الدولي قدرة كبيرة على حل تلك المشكلات. ومن الأهمية أن يتم ذلك بأسلوب محدد وفي الوقت المناسب. ومن نواح عديدة، تُعد التجربة من نوع فريد، فإذا نجحت يمكن تطبيقها في مناطق أخرى من أفريقيا وغيرها من الأماكن. وفي هذا الصدد، سيكون من المستحسن في اجتماعات الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية أن يُنظر في حفظ السلام الدولي في غرب أفريقيا باعتباره أمرا منفصلا.

السيد هوليداي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، في مجلس الأمن. وإنه لشرف أن تحضروا أنتم والوزير اكوفو – ادو اجتماع اليوم. كما نود أن نشكر الأمين العام وممثله الخاص، السيد ولد عبد الله، وكذلك السيد تشامباس على حضورهم، ونشكر بالطبع الرئاسة الفرنسية على جهودها لاسترعاء انتباهنا إلى مسألة هامة هي التعاون الإقليمي في غرب أفريقيا.

إننا نتفق تماما مع رغبة الأمين العام، كما عبر عنها تقريره، في التركيز على الحلول الملموسة والعملية لمشكلات المنطقة. ونأمل أن تعتمد هذه الجلسة وأية مناقشات للمتابعة لفظتي ''الملموسة'' و ''العملية'' باعتبارهما جديرتين بالعناية ومواصلة التشديد عليهما. وينبغي للتقرير أن يكون خطوة أولية في عملية مشاركة جادة ومستدامة في حل مشكلات القضايا التي تواجهها غرب أفريقيا.

ويأتي هذا التقرير بعد فترة قصيرة من صدور قرار من مجلس الأمن للتفويض بإرسال عملية حفظ سلام للأمم المتحدة في كوت ديفوار. ولدينا الآن عدد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في ثلاثة بلدان متجاورة في غرب أفريقيا. ولا يمكن التشكيك في التزام مجلس الأمن بالسلام في المنطقة، ولا يمكن أن يكون هناك وقت أنسب من الآن لدول المنطقة حتى تستفيد من فرصة حقيقية لضمان السلم والأمن الدائمين.

وعمليات حفظ السلام الثلاث المتجاورة هذه تقدم أيضا فرصة غير مسبوقة لنُهُج شاملة ومبتكرة تجاه بعض المشكلات العابرة للحدود التي سلط تقرير الأمين العام

الضوء عليها. كما تسنح لنا الفرصة لتحقيق زيادة الفعالية في استخدام موارد الأمم المتحدة في التصدي للمشكلات التي تعاني منها المنطقة. ويعالج ممثلو المنطقة في المجلس اليوم هذه المشكلات بصورة أكثر تفصيلاً، وسنحتاج إلى الاستمرار في مناقشتها. ولكني أود التنويه، ضمن القضايا الأكثر أهمية بالطبع، بحركة الأسلحة، ومسألة الجنود الأطفال، وحركة المقاتلين الأجانب عبر الحدود.

ولقد اتخذت بعثات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا حتى الآن خطوات إيجابية نحو تعزيز التعاون عبر الحدود. ويجتمع الممثل الخاص للأمين وقادة القوات ويتشاورون بشكل منتظم. ونحن نثني على تلك الجهود وندعمها.

علاوة على ذلك، نود أن نرى مجلس الأمن وهو يناقش مع إدارة عمليات حفظ السلام والحكومات المعنية كيفية تخويل بعثات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا باتخاذ الخطوات التالية لمكافحة المشكلات العابرة للحدود من خلال تنفيذ وإطلاق عمليات عسكرية وطلعات حراسة جوية عابرة للحدود. وهذا أمر حاسم لوقف حركة المتمردين والأسلحة والموارد عبر الحدود وستزيد كفاءة قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام زيادة كبيرة.

وبالطبع يجب بحث هذه الفكرة بعناية شديدة. فهي فكرة تنطوي على قضايا عديدة. ولكن الكفاءات وتضافر الجهود ونجاحات البعثات ستنتج عنها. ونحن نقترح، كخطوة أولى، داخل الأمم المتحدة وفي العواصم على حد سواء، أن نشرع مع إدارة عمليات حفظ السلام والأعضاء المهتمين في مجلس الأمن في النظر في الآليات والبروتوكولات التي يمكن أن تبدأ في تنظيم مثل هذه العمليات ومستعدة لدعم النظر في قرار فعال لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع. وسنرحب بأفكار أخرى من البعثات في الميدان التي يمكن أن نستنير بها على نحو مفيد ويمكنها أن تضع هذه المناقشات على أرض الواقع. وهناك عدد من المشكلات الأساسية العابرة للحدود ودون الإقليمية التي تهدد بشكل مباشر سلم وأمن هذه الدول في المنطقة، ولكني أود أن أركز بالأخص على مسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الأوطان، والتي هي مسألة حاسمة جدا في نجاح عمليات الانتقال بعد الصراع، إذ يجب على البرامج الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الأوطان أن تنظر في الأبعاد العابرة للحدود في الصراعات والطائفة المتنوعة من الجنسيات بين المقاتلين. وتلك المهمة ليست سهلة، ولكنها جوهرية إذا أريد لنا أن ننجح.

ونشعر بالقلق حيال مسائل من قبيل صفقات الأجور المتنافسة في مختلف البلدان التي قد تؤثر في الواقع على المقاتلين أو تبدو في منافسة بعضها مع بعض، نظرا لأن مدركات المقاتلين ستكون أمرا رئيسيا في ذلك الصدد. إننا نناشد بعثات الأمم المتحدة ذات الصلة ووكالاتها في المنطقة – بالترافق مع البنك الدولي – أن تنظر في كيفية هيكلة برامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وعودتهم إلى الوطن في البلدان المجاورة وكيف يمكن تنسيق هذه البرامج. ونلاحظ أيضا أهمية إيلاء الاهتمام للاحتياجات والإسهامات الخاصة للنساء في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. ونظرا لأن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن محورية لضمان عدم استئناف أعمال القتال وأنه يوجد أساس لإعادة إنشاء مجتمع مدني واقتصاد قادر على العمل، فإننا نحث على بدء برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن في كوت ديفوار وليبريا في أسرع وقت ممكن.

وفي كوت ديفوار، نشعر بخيبة الأمل لأن قرار مجلس الأمن بالموافقة على عملية لحفظ السلام قد أعقبه المزيد من التوتر وربما إتباع نهج غير متواز نحو عملية تنفيذ اتفاق

لينـاس – ماركوسي. ونطلب من جميع الأطراف الإيفوارية أن تتخذ الخطوات الضرورية لضمان أن يكون هناك، في غضون أسابيع قليلة – عندما تنشأ العملية بشكل رسمي – سلام لحفظه وعملية سياسية لمواصلة السير نحو الهدف. ونشعر بالانزعاج والحزن من أعمال العنف التي أسفرت عن مقتل عدد من أبناء كوت ديفوار في أبيدجان الليلة الماضية.

ونناشد الحكومة وقادة جميع الأطراف أن يسموا فوق المصالح الخاصة وأن يظهروا فورا روح المرونة الضرورية للتنفيذ الكامل للالتزامات التي قطعت بالفعل وبينت في اتفاقات لينـاس – ماركوسي. ومن الضروري أن تشارك جميع الأطراف الآن، على أساس إطار زمني محدد، في المضي قدما بشأن جميع المسائل التي عولجت في الاتفاقات، بما في ذلك التشريعات وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن والمسائل الانتخابية. ولا بد أن يدرك أبناء كوت ديفوار أن الوقت قد حان لتحقيق السلام والمصالحة وأن العنف الطائش لا يخدم مصلحة أحد، بل يمكنه أن يتصاعد بسرعة وأن يخرج عن زمام السيطرة.

وفي ليبريا، نود أن نرى استئناف برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن في أسرع وقت ممكن. ونعترف بالعوائق الهائلة، بما في ذلك المتعلقة بالبنية التحتية المحدودة، وقلة عدد الموظفين عن المطلوب والاعتبارات الأمنية الصعبة. ولكن، إلى أن يجري نزع أسلحة المقاتلين وتسريحهم والى أن يدخلوا في برامج التسريح وإعادة التوطين، فإن التهديد لاستقرار ليبريا سيبقى محسوسا. ونشجع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا على المضي قدما في أقرب وقت ممكن وعلى تحديد تاريخ يستأنف فيه برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. بيد أن المسؤولية تقع على الأطراف الفاعلة الوطنية فضلا عن الأطراف الفاعلة الدولية، كما أننا بالمثل نشجع اللجنة الوطنية للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج التابعة لمونروفيا على أن تجتمع وأن تتصرف.

وبالنسبة لسيراليون، فإننا نردد ما قاله ممثل المملكة المتحدة في الترحيب بالتقرير الأخير عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والالتزام الوارد فيه بمتابعة التقرير فيما يتعلق بالعمليات المحتملة العابرة للحدود. ونلاحظ أيضا توصية وزير الخارجية الغيني بأن يجري تمديد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون حتى عام ٢٠٠٥. ونؤكد له على أن المجلس بدأ التشاور بشأن تلك المسألة ذاتها كوسيلة لمنع انتكاس النجاحات التي حققناها.

أختتم بالقول إن المسألتين اللتين ركزتُ عليهما – وهما العمليات العابرة للحدود التي تقوم بها عمليات حفظ السلام وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعودة إلى الوطن – لا تشكل سوى مشكلتين من المشاكل الحرجة في غرب أفريقيا التي وردت في تقرير الأمين العام والتي تستحق الاهتمام من الأمم المتحدة. ونتطلع إلى معالجة هذه المسائل هنا اليوم وفي الأشهر المقبلة، خاصة عندما تتغير بعثات الأمم المتحدة في ليبريا وكوت ديفوار وسيراليون في الشكل والحجم.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): يسرني أن أراكم، سيدي الرئيس، ترأسون المجلس اليوم. كما يسرني حضور وزير خارجية غانا والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية) هذه الجلسة وإسهامهما القيم.

يؤمن وفدي بأن تقرير الأمين العام عن سبل مكافحة المشاكل دون الإقليمية والمسائل العابرة للحدود في غرب أفريقيا (S/2004/200) موات وهام على حد سواء. فهو يشير إلى تغيير نوعي في النهج نحو مسائل السلام والأمن. وإذا طبق ذلك النهج بقوة، يمكنه أن يوفر اتساقا

اكبر وفعالية أعظم لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة وخارجها.

وقد حدد الأمين العام المشاكل العابرة للحدود التي يمكنها أن تغذي انعدام الاستقرار المزمن الذي تبتلي به منطقة غرب أفريقيا وأن تؤدي إلى تفاقمه، وهو يقترح عناصر استراتيجية لمعالجة هذه المشاكل. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن انتشار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدام المرتزقة وتجنيد الأطفال آفات مقيتة وخطيرة تغذي الحرب وانعدام الاستقرار وتتغذى عليهما.

وكان من الحكمة – ونحن نعجب لماذا لم تكن هذه هي الحالة – أن يشمل في هذه القائمة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، لأنه يبدو من الواضح أن ذلك النشاط يضطلع بدور في اندلاع وإدامة الصراعات الدورية العنيفة التي تدمر منطقة نهر مانو. وعلاوة على ذلك، واستنادا إلى تلك الملاحظة، تستعد كندا لكي تقترح على الجمعية العامة، بالنيابة عن أعضاء عملية كمبرلي، مشروع قرار بشأن دور الماس في إدامة الصراعات.

إننا ممتنون للأمين العام على خطة عمله المؤلفة من ٣٣ نقطة لتنظيم استجابة المجتمع الدولي لهذه الآفات. وتبرز التوصيات اهتماما بالفعالية التشغيلية. ويبدو أن الحاجة إلى التصرف بإحساس بالإلحاح – وهو الإحساس الذي نؤيده تأييدا تاما – قد وجهت كاتبي التقرير في خياراتهم وكذلك في صياغة التوصيات وصياغة الخطة العملية لتنفيذها.

ومع ذلك، فإننا نؤمن بأن مكافحة هذه الظواهر مقتصرة نوعا ما على معادلة يسيطر عليها البعد الأمني، بالرغم من أن ذلك يبقى أمرا هاما للغاية. بيد أن التقرير لم يتجاهل المسائل ذات الصلة. فهو يؤكد على جميع العوامل – رغم أنه لا يحدد بشكل واف علاقة بينها – التي يمكنها أن تؤثر على جهود المجتمع الدولي للقضاء على هذه المشاكل. ولن أذكر سوى بعض هذه العوامل: بطالة الشباب والاستبعاد الاجتماعي ومشاكل الحكم ومعاملة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وإعادة الإدماج الطويلة الأجل للمقاتلين المسرحين، وخاصة النساء والأطفال.

ونظرا لأن هذه المكافحة تشكل تحديا للمجتمع الدولي كله فلا بد من القيام بها بطريقة قوية ومتسقة وموحدة. وتؤيد الجزائر أيضا تأييدا تاما صيغة الشراكة لتنفيذ خطة العمل. والشراكة وحدها هي التي تمكننا من حشد الطاقات ومن توحيد جهود الجميع – منظومة الأمم المتحدة والدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وممثلو المجتمع المدني – لتوفير كل فرص النجاح لهذه المكافحة.

ولكن، فيما يتعلق بنمط عمليات الشراكات، كنا نفضل إتباع نهج يستند إلى نظام للأولويات وتحديد ما يقتضي عملا عاجلا وما هو طويل الأجل، لأنه – كما في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة – لا بد من أن تستند الاستجابة إلى إنفاذ القانون فضلا عن استراتيجية وقائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ذلك النهج سيمكّن من تقسيم واضح للمسؤوليات. ومن الضروري على نحو مطلق توفيق المقتضيات العاجلة مع العمل الطويل الأجل للمجتمع الدولي في هذا المجال.

أولا وقبل كل شيء، ينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بشكل رئيسي بهذه المكافحة. ويمكن للمنظمة أن تستفيد ولا بد لها أن تستفيد من النشر غير المسبوق في المنطقة دون الإقليمية، أولا وقبل كل شيء لكبح هذا الاتجار وبعد ذلك لتهيئة الظروف للقضاء عليه. ومن المؤكد أن عودة السلام والاستقرار في ليبريا وسيراليون وكوت ديفوار ستؤدي بشكل كبير إلى خفض خطر انتشار هذه الظواهر. وفي ذلك الصدد، يشكل التنسيق التشغيلي بين بعثات الأمم المتحدة في

ليبريا وكوت ديفوار وسيراليون أمرا حيويا وينبغي تعزيزه وتوسيعه. وعلى صعيد آخر، سيكون التنفيذ الناجح لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في تلك البلدان الثلاثة – المدعوم، إذا دعت الضرورة، بخطة إقليمية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج – أمرا حاسما لنجاح هذه المكافحة.

ولا بد أن تدعم الدول، بدورها، هذا العمل بالاحترام الكامل للالتزامات التي قطعتها بموجب الصكوك القانونية الدورية، سواء تلك المتعلقة بالمرتزقة أو بالتجارة غير المشروعة بالأسلحة أو بحماية الأطفال أو، بشكل عام، بقواعد القانون الإنساني الدولي. ومن الواضح أنه لا يمكن أن يقتصر التصدي الفعال لتلك المشاكل على جهود انتقائية. وقد بات وجود استراتيجية منع يمكن الاعتماد عليها ودائمة تضعها منظمات المنطقة دون الإقليمية ودولها وسكانها أكثر ضرورة من أي وقت مضى. ويتطلب تحقيق ذلك الهدف دعما من المجتمع الدولي لمساعدة المنظمات والدول في المنطقة.

ويؤيد التقرير تدابير ذات صلة – تعزيز أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وإعادة تنشيط اتحاد نهر مانو، ودعم اللجان الوطنية المسؤولة عن تنفيذ الوقف الاختياري للأسلحة الصغيرة، ودعم إصلاح القطاع العام – على سبيل المثال لا الحصر، وهي تؤدي، في الواقع، إلى إعداد المنطقة دون الإقليمية لكي تواصل العمل الذي تنفذه الأمم المتحدة في مجال منع نشوب الصراعات وحفظ السلام على صعيد المنطقة دون الإقليمية. واستخداما لمفهوم شائع في الأمم المتحدة، فإن الأمر يتعلق بالسماح للمنطقة دون الإقليمية بتولي زمام تلك العملية الطويلة والصعبة.

وتعتقد الجزائر أن تقرير الأمين العام نقطة البداية لعملية طويلة. إذ يجب أن يكون عمل الأمم المتحدة طويل الأمد في طابعه. وينبغي للشراكة التي نود أن نراها فيما بين جميع المعنيين بالمشاكل العابرة للحدود أن يكون لها مستوى من الطموح والالتزام يتلاءم مع التحديات والتهديدات التي تثيرها المشاكل فيما يتعلق بالأمن والسلم الدوليين.

ومن شأن المكافحة الحاسمة لتلك الآفات أن تستفيد، في واقع الأمر، من أنها تتلقى دعما ومواكبة من نهج شامل يدمج الأمور المتعلقة بالسلام والتنمية، استراتيجية تصممها وتنفذها المنظمات والبلدان في المنطقة دون الإقليمية بدعم من منظومة الأمم المتحدة وشركائها في التنمية. بعبارة أخرى، أن إسهام المجتمع الدولي يجب أن يكون جزءا من إنشاء نظام أمن إقليمي من شأنه أن يكفل الأمن في جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية، وأيضا التطلعات الشرعية لشعوبها في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.

ويجب أن تحصل الأمم المتحدة على الوسائل الملائمة للتحليل والرصد. ويبدو أن إنشاء وحدة رصد في مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا تضم خبراء متعددي التخصصات وتعمل بالتعاون مع أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أمر مفيد وضروري. ومن شأن تلك الوحدة أن تسدي النصح للأمين العام ولمجلس الأمن حيال سبل جعل مكافحة المجتمع الدولي لهذه الآفة أكثر فعالية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للصلات الوثيقة بين شبكات الاتجار بالأسلحة وجماعات الإرهابيين، ويجب كفالة ألا تصبح هذه العلاقة، القائمة على اعتبارات تجارية، تحالفا خطيرا ضد السلام والأمن في العالم. وفي ذلك السياق، فإن التنسيق مع مكتب رصد الإرهاب المقرر إنشاؤه التابع للاتحاد الأفريقي والذي سيكون مقره في الجزائر يبدو ضروريا ومستصوبا.

ويجب أن يتخذ مجلس الأمن، من جانبه، إجراء إضافيا، ويعرب عن رغبته في اتباع وجهة نظر طويلة الأمد

لدى مكافحة هذه المشكلة. ويجب أن ينظر إلى المشاكل العابرة للحدود على أنها تهديدات للسلام والأمن الدوليين بموجب معنى الفصل السابع من الميثاق، وأن يتعامل معها على ذلك النحو. ومن نافلة القول إنه بغية تحقيق النجاح في هذه المكافحة، يجب على المجتمع الدولي أن يجند كل الموارد المتوافرة له وأن يظهر الإرادة السياسية والتصميم والشجاعة والتضامن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس المجلس على تنظيم هذه المناقشة الهامة في الوقت المناسب. ويود وفد رومانيا أيضا أن يشكر الأمين العام على عرضه المهم هذا الصباح. ونرحب أيضا بوجود وزير خارجية غانا وممثل الاتحاد الأفريقي. وتؤيد رومانيا تماما البيان الذي ستدلي به بعد وقت قصير رئاسة الاتحاد الأوروبي.

وتسرنا الرؤيا الأساسية لتقرير الأمين العام أيضا مضمون عن سبل التصدي للمشاكل العابرة للحدود في غرب أفريقيا. ويضفي التقرير طابعا أكثر واقعية على التركيز المطرد الذي يوليه المجلس على البعد الإقليمي بشأن الأزمات وكيف يمكن تسوية الصراعات في غرب أفريقيا.

ومع وجود ثلاث بعثات لحفظ السلام منتشرة الآن على مراحل مختلفة في غرب أفريقيا – بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار – يبدو أننا قد وصلنا إلى مستوى هام لوجود الأمم المتحدة في المنطقة. وذلك يعني، في الحالة الراهنة، وجود تأثير أكبر في مكافحة المصادر المختلفة لعدم الاستقرار العابر للحدود، وخاصة تحرك المرتزقة والأطفال الجنود والجماعات المسلحة وأيضا الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ومع ذلك، فلا يزال الوجود المدمج والمنسق على نحو أفضل للأمم المتحدة على أرض الواقع مجرد جزء واحد في نظام أكثر شمولا. ومن المفترض أن تعمل الأمم المتحدة بقدر أكبر من التوافق في متابعة عمليات التعاون مع الأطراف الفاعلة الأخرى، وخاصة الحكومات الوطنية والمنظمات دون الإقليمية وأيضا مجتمع المانحين بما في ذلك الاتحاد الأوروبي.

وإزاء تلك الخلفية، نحن مهتمون جدا بقراءة التوصيات التي تشكل جزءا من الفئات البالغ عددها ١٢ التي تم تحليلها في تقرير الأمين العام. وفيما يتعلق بالنهج الشامل والمركب في التقرير، نجد ما لا يقل عن ٣٣ توصية توفر سجلا مفيدا للاستراتيجيات العامة والتدابير المحددة التي يمكن، لدى تنفيذها، أن تضيف قيمة للجهد برمته.

وفي هذا الوقت نود أن نشيد بالسيد أحمد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، على العمل المتميز الذي أنجزه. ومع ذلك، يجب أن نتسم بالواقعية فيما يتعلق بآفاق كل توصية. فبعضها يبدو عمليا بقدر أكبر للتنفيذ السريع. بينما ستحتاج توصيات أخرى إلى بعض الوقت لكي تتبلور لأنها تتطلب اتخاذ تدابير مؤسساتية وتشريعية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي. وعلى أية حال، فإن التشجيع والمساعدة من المجلس والمكونات الرئيسية الأخرى في المجتمع الدولي سيكونا بالغي الأهمية للقضية.

ونرى أيضا أن المنطق الجديد للنهج الإقليمي، التركيز على المشاكل العابرة للحدود في غرب أفريقيا، سيتطلب، مثلما جرت العادة، نهجا مختلفة من قبيل الجزاءات الدولية التي ثبتت جدواها في ممارسات مجلس الأمن أو إجراءات من قبيل ”التسمية والفضح“. ومن الممكن إضافة

إسهام المجتمع المدني في ذلك النهج، وخاصة إسهام المنظمات النسائية.

(تكلم بالانكليزية)

وتتعلق نقطتي الثانية بالدور الإقليمي الرائد المتوقع أن تواصل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تأديته في غرب أفريقيا. ويبدو أن الجماعة الاقتصادية منخرطة في تنفيذ معظم التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام.

ونظرا لتعقيد وتنوع التحديات الحالية العابرة للحدود والتحديات دون الإقليمية في غرب أفريقيا، نرى أن هذا هو الوقت الملائم للتعبير عن الثقة المجددة في قدرات الجماعة الاقتصادية، بوصفها واحدة من أكثر شركاء الأمم المتحدة أهمية في أفريقيا. ولذلك فنحن نرحب بالتدابير التي توخاها الاتحاد الأوروبي لتوفير الدعم الذي تحتاجه الجماعة الاقتصادية لتعزيز مظهرها بوصفها من الجهات الإقليمية الفاعلة. وستكون متابعة البعثة المشتركة التي أرسلها أخيرا الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إلى الجماعة الاقتصادية بهدف دعم النهج الاستراتيجي لمنع نشوب الصراعات في غرب أفريقيا موضع اهتمام خاص. وفي نهاية المطاف، يمكن أن تصبح التوصيات الحالية للأمين العام جزءا لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية.

ونحن نرى أنه من الضروري تعزيز التعاون الدولي بغية دعم تنفيذ الجماعة الاقتصادية الكامل للوقف الاختياري لنقل الأسلحة، بما في ذلك توفير الخبرة التقنية وبناء القدرات لتسجيل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأيضا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيدين دون الإقليمي والوطني. إن دعم بلدان غرب أفريقيا لبناء المؤسسات والقدرات المؤسسية للحكم الصالح من خلال تحسين السياسات العامة وتنفيذ الإصلاح الأمني ينبغي أيضا أن تكون له الأولوية في جدول أعمال المنظمات الدولية والإقليمية.

ورومانيا تشارك الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن الترحيب بالدراسة الشاملة بشأن هذه القضايا التي يجريها الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا بالتعاون مع الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء المعنية.

ونحيط علما كذلك بالإشارات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2004/200) بشأن اتحاد نهر مانو. بيد أن الجهود والمساعدات الناجعة الرامية إلى تنشيط ذلك الاتحاد يمكن أن تثبت جدواها في مكافحة التهديدات العابرة للحدود والعوامل الإقليمية لزعزعة الاستقرار. ونحن ندعم بقوة الإجراءات الملموسة الرامية إلى تحقيق تلك الغاية، مثل تسيير دوريات حدودية مشتركة بين سيراليون وغينيا وليبريا وكوت ديفوار بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

(واصل كلمته بالفرنسية)

أخيرا، أود أن أؤكد أن دعمنا للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام ينطلق من اقتناعنا الراسخ بوجود طاقات غير عادية للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي هذا الصدد، أقتبس قولا أفريقيا مأثورا مؤداه أن من يركبون نفس الزورق يصلون إلى نفس الوجهة.

ونحن ننظر أيضا في إمكانية قيامنا خلال الرئاسة الرومانية لمجلس الأمن بتنظيم مناقشة مفتوحة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات تثبيت الاستقرار. ولذلك، ندعو أعضاء المجلس إلى مواصلة التفكير في توصيات جديدة وإسهامات عملية تساعد على زيادة

فعالية النهج الإقليمي ووضع حلول محددة لاحتياجات المنطقة والتحديات التي تواجهها.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يسرنا أن يحضر جلسة مجلس الأمن هذه بشأن غرب أفريقيا وزير التعاون والفرانكوفونية الفرنسي، السيد بيير – أندريه ويلتزر، ووزير خارجية غانا، نانا أكوفو – أدو، وغيرهما من المسؤولين الذين أخذوا الكلمة، بمن فيهم الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

إن المشاكل الإقليمية العابرة للحدود تؤدي إلى انعدام الاستقرار وإطالة أمد التوتر وآثار الصراع. وفيما يتعلق بغرب أفريقيا، فقد ثبت أن هذه المشاكل تبقى قائمة حتى بعد انتهاء المرحلة الحرجة من الصراع. والمشاكل الإقليمية العابرة للحدود في غرب أفريقيا تتجاوز الجوانب التي تناولها البيان الرئاسي المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/12). والواقع، إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدام الجنود الأطفال والمرتزقة، وهي موضع توصيات الأمين العام التي تناقش اليوم، ينبغي أن تضاف إلى المسائل الأخرى التي لها نفس الأهمية بالنسبة لاستقرار المنطقة، مثل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وتدفق اللاجئين بأعداد كبيرة وانتهاكات حقوق الإنسان.

وثمة قاسم مشترك بين كل التوصيات التي تضمنها تقرير الأمين العام (S/2004/200): فهي تتطلب تنسيق الجهود. ونعتقد أن الدور الذي ينبغي أن يؤديه المجتمع الدولي في هذا المجال يتمثل في التيسير والدعم، لأنه لا يمكن أن يكون بديلا عن دور الدول المعنية بصورة مباشرة، والتي تتحمل القدر الأكبر من مسؤولية التصدي لتلك المشاكل. وهذا ينطبق بشكل خاص في ضوء أعمال العنف المؤسفة التي وقعت في كوت ديفوار مؤخرا، والتي شملت نفس القطاعات من البلد المطالَبة بتنفيذ اتفاق لينا – ماركوسي.

إننا نشهد المراحل الأولية لعملية يجب أن تشارك فيها تلك الدول المعنية بشكل مباشر، وكذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والأمم المتحدة والمجتمع المدني. ولا بد لنا أن نتبع نهجا إقليميا شاملا يتضمن اتخاذ إجراءات وقائية للتصدي لتلك المشاكل العابرة للحدود. وثمة عنصر مركزي في التعامل مع تلك المشاكل يكمن في التنسيق الذي يجب أن يتم بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وهذه النقطة بدأ إدماجها بالفعل في الولايات التي يصدرها مجلس الأمن. وينبغي أن يُنظر إلى التنسيق بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا باعتباره جزءا من هذا الجهد أيضا.

ومن بين توصيات الأمين العام، أود أن أبرز تلك المتعلقة بأهمية برامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، والحاجة إلى أن تعالج تلك البرامج المشاكل العابرة للحدود بوصفها جزءا من استراتيجية إقليمية. فقد أصبحت تلك البرامج تشكل على نحو متزايد عنصرا مركزيا في تصميم اتفاقات السلام. ولهذا السبب، لا بد أن تكون برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أداة ذات أولوية للتصدي للمشاكل الإقليمية العابرة للحدود.

أخيرا، نؤكد على أن معالجة المشاكل الرئيسية التي تنطوي عليها المسائل العابرة للحدود تتطلب مشاركة أكبر من جانب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في إطار الفصل الثامن من الميثاق. وينبغي أن يضطلع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو بدور بارز في هذا المجال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

بداية، أود أن أعرب عن ارتياحي لأن مجلس الأمن قد تسنى له عقد هذه الجلسة اليوم، تلك الجلسة التي سعت فرنسا إلى عقدها خلال هذا الشهر للنظر في المشاكل العابرة للحدود التي تهدد السلم والأمن في غرب أفريقيا. وأشارك زملائي الترحيب بحضور نانا أكوفو - أدو، وزير خارجية غانا، وهو الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسيد محمد بن شمباس، الأمين التنفيذي لتلك الجماعة. كما أود أن أتقدم بالشكر الحار إلى كل المتكلمين في جلسة هذا الصباح.

تنعقد جلسة مجلس الأمن هذه في وقت الأمل في تسوية الأزمات في غرب أفريقيا، وإن كانت التهديدات وعناصر هشاشة الموقف لا تزال قائمة ، كما يمكن أن نلمس اليوم. وبعد سيراليون، تمضي كوت ديفوار وليبريا على طريق السلام، من خلال اتفاقي لينا - ماركوسي وأكرا، على التوالي. ومن واجبنا أن نترجم آمال السلام هذه على أرض الواقع. وبطبيعة الحال، تقع المسؤولية الأولى في هذا الصدد على الموقعين على هذين الاتفاقين، إذ لا بد أن يلتزموا تماما ودون قيد أو شرط، في ليبريا وفي كوت ديفوار، بتنفيذ الالتزامات التي تعهدوا بها. وفرنسا تناشدهم أن يفعلوا ذلك.

أما المجتمع الدولي، فلا بد أن يواصل دعم هذه الجهود، كما فعل حتى الآن بكل حزم، وفي هذا الصدد، لا بد من الترحيب بمشاركة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد اتخذ مجلس الأمن، من جانبه، مبادرات عديدة تستهدف استعادة السلام في المنطقة. وكانت فرنسا في الطليعة في كثير من هذه المجالات. ففي كوت ديفوار، ستبقي فرنسا على حضور كبير من أجل السلام جنبا إلى جنب مع عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام التي ستدخل حيز النفاذ خلال الأيام المقبلة.

وأود أن أُذَكِّر مرة أخرى بأن المسؤولية عن استعادة الاستقرار والسلام تقع بالدرجة الأولى على عاتق الأطراف الأيفوارية نفسها. فعندما يتم التعهد بالتزامات متبادلة، من واجب الجميع احترام تلك التعهدات. وفي الوقت الذي تنعقد هذه الجلسة، ثمة أحداث عنف تقع في كوت ديفوار. وفرنسا تعرب عن قلقها وتدعو بإلحاح إلى ضبط النفس، وتناشد كل الأطراف المعنية في كوت ديفوار أن تتحلى بالمسؤولية.

ولكي تكون تعبئة المجتمع الدولي فعالة بشكل تام، يجب أن تقدم فائدة طويلة الأجل إلى المنطقة في مجموعها. وهنا، نرحب بعمل الممثل الخاص للأمين العام في غرب أفريقيا. والتوصيات المقدمة هذا الصباح في تقرير الأمين العام وفي البيانات التي أدلي بها بشأن هذا الموضوع تحدد طرق التعاون بين دول المنطقة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة والدول الأخرى والمنظمات الشريكة. وهناك بضع نقاط تستحق أن تبرز.

أولا، علينا أن ننسق على نحو أفضل الموارد الكبيرة التي التزم المجتمع الدولي بتقديمها للمنطقة والمبادرات العديدة لدعم عملية السلام. وهذا ما قاله عدة متكلمين هذا الصباح. وهذه مسألة ملحة بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بعملية نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، التي يضطلع بها، في وقت واحد، في سيراليون وليبريا وكوت ديفوار، ويجب علينا أيضا أن ننهي بسرعة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وتجنيد المرتزقة الذين يزعزعون استقرار بلدان بأكملها. وهذه مسؤولية كل الدول في المنطقة، ولكنها أيضا - وهنا أفكر، على وجه الخصوص، في

الاتجار غير المشروع بالأسلحة – مسؤولية كل الدول الأخرى التي يحتمل أن تكون معنية بعمليات تصدير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والوساطة في تلك العمليات وتمويلها.

ويجب على بلدان المنطقة أن تجمع جهودها وأن تقوم، بمساعدة من المجتمع الدولي، بمراقبة حدودها على نحو أفضل، وتفكيك نقاط التفتيش غير المشروعة التي تعوق الانتقال الحر للأفراد والسلع، ومكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، ولكفالة الأمن في مخيمات اللاجئين ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وأفكر أيضا في حالة الأطفال في الصراعات المسلحة التي تعد جانبا مأساويا بشكل خاص لهذه الصراعات، والتي ينبغي أن تقوم دول المنطقة والمجتمع الدولي في مجموعه بعمل حيالها.

هناك العديد من المقترحات المفيدة جدا في تقرير الأمين العام وينبغي أن نشكره عليها. ويمكن إضافة بعض الأفكار إلى تلك الواردة في التقرير. على سبيل المثال، لماذا لا ننظر في فرض حظر، في إطار إقليمي، على توريد الأسلحة المرسلة إلى جماعات مسلحة وجماعات من غير الدول؟ وربما نستطيع أن نساعد بلدان المنطقة في تعزيز دعم الرقابة على مواردها الطبيعية عن طريق دعم عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أو عن طريق آليات أخرى.

وإلى جانب هذه الأفكار والمقترحات يجب على دول المنطقة وعلى المجتمع الدولي في مجموعه التركيز أيضا على منع نشوب الصراعات المسلحة لمنع الوقوع في دوامة من عدم الاستقرار. ويجب أن نتنبّه إلى الحالات التي، من غير أن تكون أزمات مكشوفة، من المحتمل أن تتدهور بسرعة. وقد استرعى الأمين العام انتباهنا إلى هذه النقطة في خلاصة التقرير. وهو يدعونا إلى إيلاء اهتمام خاص للحالة في غينيا.

وبشكل عام، ينبغي أن ننسق هذا النهج الوقائي ليس في مختلف السلطات الدولية المعنية – الأمم المتحدة ومجلس الأمن – فحسب، ولكن أيضا، بطبيعة الحال، في المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك المؤسسات المالية الدولية. وعلينا أن ننسق على نحو أفضل عملنا الجماعي حتى نمنع وقوع تلك الأزمات والصراعات.

أخيرا، هذه التعبئة الجديدة للأفريقيين من أجل السلام والتنمية في قارتهم ينبغي دعمها. ولا يمكن تحقيق استقرار غرب أفريقيا والقارة إلا عن طريق تعبئة الشركاء الأفريقيين أنفسهم. وينبغي أن نشيد بصفة خاصة بالمبادرات المتخذة فعلا. وقد ذكرتُ الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولكن الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا، بما اضطلع به في جمهورية أفريقيا الوسطى، والاتحاد الأفريقي، في بوروندي، يمثلان أيضا طرفين فاعلين رئيسيين في استعادة السلام عن طريق جهودهما الدبلوماسية المركزة، وأيضا، عند الضرورة، عن طريق إقامة وجود عسكري لأغراض تحقيق الاستقرار. وقد قرر الاتحاد الأفريقي إقامة مجلس للسلم والأمن. وهذه الهيئة الجديدة ستكون شريكا خاصا لمجلس الأمن لأن جانبا كبيرا من نشاط مجلس الأمن مكرس لأفريقيا.

وفي إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، اختارت الدول الأفريقية أن تعزز عملها الجماعي من أجل السلام والأمن، ولهذا، قررت أن تزيد قدراتها المؤسسية وقدراتها في مجال العمليات.

وهذه المبادرات تشهد جميعا على الرغبة الأفريقية في الاستجابة للتحديات التي تتعرض لها القارة. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم تلك الجهود. وتقدم فرنسا كل دعمها للجهود، ولا تزال نشطة للغاية في إطار الاتحاد

الأوروبي، وذلك حتى يمكن للاتحاد أن يعزز جهوده لخدمة السلام والتنمية في أفريقيا.

الآن أستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل أيرلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ريان (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا البلدان المنضمة استونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا؛ والبلدان المرشحة بلغاريا، وتركيا، ورومانيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا والجبل الأسود، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا والنرويج.

يتمتع الاتحاد الأوروبي بروابط ثرية وعميقة مع أفريقيا، سواء بشكل مباشر أو في شراكة مع الأمم المتحدة. والتزامنا تجاه أفريقيا ناجم عن إيماننا بأن تعزيز السلام والتنمية المستدامة في أفريقيا يشكل واحد من التحديات الكبرى التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم. وظل من المبادئ الأساسية لعلاقة الاتحاد الأوروبي مع أفريقيا تقييم شراكتنا مع أفريقيا سواء على المستوى القاري، أو الإقليمي، أو دون الإقليمي، أو الوطني أو المحلي، على نحو ما تتطلب المسألة المطروحة. والحاجة إلى اتخاذ نهج إقليمي في السنوات الأخيرة لم تكن أكثر وضوحا في أي مكان آخر منها في غرب أفريقيا.

لقد عانت منطقة غرب أفريقيا أعواما من العنف، وتشريد السكان، وانتهاكات حقوق الإنسان بأبشع الأشكال، والانكماش الاقتصادي بسبب الصراعات التي زادت من تفاقمها المنافسات الإقليمية وحالات انعدام الأمن. وفي الوقت الذي يبدأ فيه السلام ترسيخ أسسه في غرب أفريقيا، لا نقر الآن بالأصل الإقليمي للعديد من الأسباب الجذرية للصراعات هناك فحسب، ولكن أيضا بمنطق النهج الإقليمي لحلها. وتشمل التحديات التي تتطلب اتباع هذا النهج الإقليمي: إعادة إدماج الجنود الأطفال، ونزع سلاح وتسريح القوات غير النظامية وأحيانا قوات المرتزقة التي لا تحترم الحدود الوطنية، وحماية النساء والأطفال من العنف الجنسي، وتيسير عودة المشردين واللاجئين وإعادة توطينهم، والتصدي لثقافة الإفلات من العقاب، واستعادة حكم القانون، والتغلب على التدهور البيئي، ووقف انتشار الأسلحة الصغيرة.

وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بمبادرة الأمين العام بطلب تقرير من الممثل الخاص لغرب أفريقيا، السيد أحمد ولد عبد الله، بشأن وضع استراتيجية شاملة لمعالجة المشاكل الإقليمية في غرب أفريقيا. وعلى وجه الخصوص، نرحب بتركيز التقرير على تقديم توصيات ذات توجه عملي توفر لنا مادة خصبة للتفكير.

وتقرير الأمين العام الذي نناقشه اليوم يدعو إلى زيادة مستوى الاتصال فيما بين موظفي الأمم المتحدة الكبار في غرب أفريقيا. ومع علمنا بتوصيات تقرير الإبراهيمي لتحسين التنسيق داخل عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد، يبدو من المنطقي أن نسعى أيضا إلى تحسين التنسيق فيما بين البعثات الناشطة داخل المنطقة دون الإقليمية حيث يمكن للاتصال المحسن والمعلومات المتشاطرة أن تساعد هذه البعثات على وفاء كل منها بولايتها بفعالية محسنة. وفي هذا الشأن، يثني الاتحاد الأوروبي على الجهود التي بدأ بذلها فعلا لتنفيذ علاقة عمل أوثق بين بعثات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا بسلسلة اجتماعات قادة عمليات الأمم المتحدة في ليبريا وسيراليون وكوت ديفوار.

ثمة موضوع رئيسي يتخلل التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام هو ضرورة تحسين التكامل الإقليمي في غرب أفريقيا. وفي هذا السياق، من الجدير بالملاحظة أنه بينما يواصل الاتحاد الأوروبي دراسة استراتيجية إقليمية لغرب أفريقيا تركز على منع نشوب الصراعات المسلحة وحلها، فإن واحدا من عناصر تلك الاستراتيجية واضح بالفعل: التكامل الإقليمي عامل رئيسي في التعامل مع التحدي الشامل في غرب أفريقيا الخاص بتكامل أنشطة إدارة الأزمات القصيرة الأجل مع استراتيجية وقائية طويلة الأجل. وهذا كان وسيظل مبدأ مركزيا في ارتباطنا بغرب أفريقيا ومن بين أهم وظائف الممثل الخاص لرئاسة الاتحاد الأوروبي، السيد هانز دالغرين.

للاتحاد الأوروبي شراكة عمل وثيقة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية)، وقد ركزت بعثة التقييم المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إلى غرب أفريقيا على طرق زيادة التعاون مع الجماعة والمساعدة في تعزيز قدرتها.

ويبرز التقرير الذي ننظره اليوم مجالات هامة سيكون فيها التكامل والتعاون الإقليميان المحسنان بالغي الفائدة. وهذه المجالات تتضمن، في جملة أمور، الحاجة إلى تصديق بلدان المنطقة على كل الصكوك الرامية إلى التعامل مع مسائل مثل الجنود الأطفال، والأسلحة الصغيرة والمرتزقة وتنفيذها لتلك الصكوك؛ وضرورة تقيد كل بلدان المنطقة بتلك الصكوك وضرورة دعم المجتمع الدولي للقدرات الوطنية لتنفيذها؛ وضرورة تحسين التعاون والحوار الإقليميين عن طريق الآليات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة؛ وأهمية تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج بطريقة منسقة وبمشاركة المجتمع المدني الوثيقة؛ وضرورة التخطيط المتأني لإصلاح قطاع الأمن، بالبناء على الدروس المستفادة من بعثات الأمم المتحدة السابقة في المنطقة وفي غيرها.

بالإضافة إلى هذا، فإن التكامل الإقليمي سيكون ناجحا، بشكل خاص، إذا ما عملت العناصر الفاعلة مثل الأمم المتحدة وأسرة وكالاتها، والاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والاتحاد الأوروبي والمجتمع المانح كل مع الآخرين في تناسق، ومع بلدان المنطقة والجماعة الاقتصادية.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي بأن التعاون والحوار الإقليميين سيؤديان بالتأكيد إلى تعزيز أمن غرب أفريقيا. والمسؤولية الرئيسية عن رعاية الأمن والتنمية في غرب أفريقيا تقع على دول غرب أفريقيا نفسها. وفي هذا الشأن، يدعو الاتحاد الأوروبي كل الزعماء في المنطقة إلى المشاركة في حوار هام بناء على المستويين الثنائي والإقليمي. ونعتقد بأن زيادة التنسيق بين عمليات الأمم المتحدة في المنطقة وفيما بين العناصر الفاعلة في غرب أفريقيا ليس من شأنها سوى دعم جهود المنطقة للخروج من فترة صراع مرير مطول إلى عصر يتسم بالسلم والأمن والتنمية المستدامة. والاتحاد الأوروبي على استعداد، باعتباره شريكا تتوفر لديه الرغبة، لتحقيق هذا الهدف المشترك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد حول طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاراغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أرحب بالتوصيات العملية المقدمة في تقرير الأمين العام بشأن سبل مكافحة المشاكل دون الإقليمية والقضايا العابرة للحدود في غرب أفريقيا (S/2004/200). وكما جاء في التقرير، نحن أيضا نعتقد بأن من المهم أن تعزز الحكومات في غرب أفريقيا نظم حكمها وأن تمارس تملكها في عملية بناء السلام. ومن الجدير بالذكر، بشكل خاص، أن الأمين العام يؤكد على أن المسؤولية الرئيسية عن تحسين نظم الحكم تقع

على كل حكومة وطنية بعينها في غرب أفريقيا. واليابان تشاطره هذا الرأي. ومنذ بدء مؤتمر طوكيو الدولي من أجل التنمية الأفريقية، في ١٩٩٣، ظل التعاون الذي تحقق عن طريق تملك البلدان الأفريقية وشراكة المجتمع الدولي حجر الزاوية في سياسة اليابان تجاه أفريقيا. وهو أيضا أساس جهودنا نحو تعزيز دعم السلام في أفريقيا. ونحن ننوي مواصلة تقديم المساعدة بشكل نشط، بالتعاون مع المجتمع الدولي، لتلك البلدان وأيضا للمنظمات الناشطة في غرب أفريقيا التي تضطلع بدور قيادي في حل الصراعات في المنطقة.

وتعتبر اليابان أيضا أن النهج الذي يركز في عملية حفظ السلام على حماية وتمكين شعب كل بلد نهج ذو أهمية بالغة. وهذا هو نهج ''الأمن الإنساني''. وآمل مخلصا أن يقوم المجتمع الدولي بعمل ملموس لكفالة ''الأمن الإنساني'' في منطقة غرب أفريقيا. ولقد نشرت اليابان فكرة الأمن الإنساني في سيراليون بدعم إعادة إدماج المقاتلين السابقين عن طريق الصندوق الاستئماني للأمن الإنساني.

إن الحاجة إلى عمليات حفظ السلام آخذة في التزايد في مناطق كثيرة من العالم. ومع ذلك، من المهم أن نعترف بأن هناك، بشكل حتمي، حدا للموارد المتاحة لتلبية تلك الاحتياجات. ولذلك، نعتقد أن من الاقتراحات العملية الجيدة، التي تستحق دراستنا الجادة، الاقتراح الذي يقضي بأن يعاد تخصيص الموارد التي ستتوفر بتخفيض بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لعمليتي حفظ السلام في ليبريا وكوت ديفوار. وترى اليابان أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لزيادة التعاون فيما بين البعثات في المنطقة، بما في ذلك إمكانية جعل عمليات حفظ السلام على المدى الأطول ذات طابع إقليمي. وسيكون من المفيد أيضا الاتفاق على توزيع الاختصاصات بين العملية التابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام والقوة المتعددة الجنسيات، كما هو الحال في كوت ديفوار.

وكما ذكر في تقرير الأمين العام، تستحق فكرة تنفيذ مشاريع إنمائية لمجتمع معين بذاته لتيسير جمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الدراسة الجادة. وقد نفذت اليابان بالفعل هذه الفكرة في كمبوديا في إطار مشروع ''الأسلحة مقابل التنمية''. ويسرني أن أبلغ بأن ذلك المشروع حقق نجاحا عظيما.

من المهم الاعتراف بأن برامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين، وكذلك تعمير وتنمية المجتمعات في مرحلة ما بعد الصراع أساسية لمنع تكرار الصراعات، وقد أكد الأمين العام ذلك في تقريره. وانطلاقا من هذا الاعتراف قدمت اليابان مساعدة بلغت حوالي ٦.٥ ملايين دولار لمشروعات نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج في سيراليون. لكن من الصعب في غرب أفريقيا تنفيذ أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج في بلد واحد بشكل فعال دون الاهتمام بالبعد الإقليمي، لأن المقاتلين يمكنهم عبور الحدود بسهولة. ولهذا السبب، من الأساسي أن تنفذ تلك الأنشطة أيضا في البلدان المجاورة مثل ليبريا وكوت ديفوار. ويسرني أن أعلن، في هذا الصدد، أن اليابان قررت يوم ١٩ آذار/مارس مد منحة المساعدة الطارئة التي تبلغ حوالي ٣,٦ مليون دولار لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين أو إعادة الاندماج للجنود الأطفال في ليبريا. وقررت اليابان أيضا تقديم منحة خارجة عن إطار المشروع بمبلغ إجمالي يصل إلى ٢,٣ مليون دولار لتلك المشروعات في كوت ديفوار.

وتعترف اليابان بخطورة مشكلة الجنود من الأطفال والنساء في غرب أفريقيا فهم، على حد سواء، ضحايا اجتماعيون وعوامل في تصعيد الصراعات. وتود اليابان، كما أوصي في تقرير الأمين العام، أن تناشد الدول الأعضاء أن تضع سياسات لمكافحة تجنيدهم واستخدامهم في أغراض عسكرية.

إن تعزيز التنمية هو أهم ما تقوم الحاجة إليه في بلدان غرب أفريقيا، وينبغي ألا يكون هناك أي مجال في الخطط الوطنية لتلك البلدان الاشتراك في صراعات تستهلك موارد قيّمة ولا تجلب على الناس سوى البؤس. وحتى إذا ظهرت اختلافات جادة في المواقف بين الجماعات، فمن المهم بصورة حاسمة إجراء الحوار بغية بناء الثقة ومحاولة حسم المشاكل في نهاية المطاف بالطرق السلمية. وقد شهدنا بالفعل حالات مارست فيها بلدان غرب أفريقيا الملكية في مجال حفظ السلام تحت رعاية الجماعة الاقتصادية. ويحدونا الأمل أن نفس الشعور القوي بالملكية سيجري التحلي به أيضا في مجالات النهوض بالحكم وبناء السلام. واليابان تعتزم مواصلة توفير المساعدة لتلك الجهود إلى جانب المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بعد المشاورات التي جرت فيما بين أعضاء مجلس الأمن، فوضني الأعضاء أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يشير مجلس الأمن، إلى قراراته وبياناته رئيسه ذات الصلة، ويؤكد أهمية معالجة العوامل المستمرة لعدم الاستقرار في غرب أفريقيا في إطار إقليمي. ويسلم بالحاجة إلى نهج شامل ومركّب لإيجاد حلول دائمة للأزمات والصراعات المعقدة في غرب أفريقيا. وينبغي لمثل هذا النهج أن يعالج الأسباب الجذرية للصراع والنظر في أساليب تعزيز السلام والأمن المستدامين بما في ذلك التنمية والإنعاش الاقتصادي، والحكم الرشيد والإصلاح السياسي.

”ويحيط مجلس الأمن علما في هذا الصدد بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤ (S/2004/200) وتوصياته بمعالجة القضايا العابرة للحدود، ولا سيما حالة الجنود الأطفال واستخدام وانتشار المرتزقة والأسلحة الصغيرة، في سياق نهج إقليمي. ويعتقد مجلس الأمن أنه ينبغي اتخاذ إجراء بشأن التقرير باعتباره جزءاً من استراتيجية أوسع نطاقا لمنع المنازعات وإدارة الأزمات وإحلال الاستقرار في المرحلة التالية للصراع في المنطقة دون الإقليمية.

”ويرحب مجلس الأمن بالمبادئ التي أعلنها الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي توفر إطارا هاما لهذا الإجراء. وهو يشجع الدول الأعضاء بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على كفالة تنفيذها بالكامل. ويحث الجماعة بناء على ذلك على العمل بصورة وثيقة مع منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، بما في ذلك مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي أنشئ مؤخرا، وكذلك الدول المعنية، في وضع سياسة لمنع المنازعات الإقليمية على أن تأخذ في الاعتبار بصورة كاملة توصية البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي التي تم مؤخرا إيفادها إلى المنطقة.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية دور الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا في تسهيل تنسيق النهج المترابط للأمم المتحدة إزاء معالجة المشاكل العابرة للحدود وعبر الوطنية في المنطقة دون الإقليمية.

”ويشجع مجلس الأمن الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا على مواصلة عقد اجتماعات منتظمة بشأن التنسيق فيما بين بعثات الأمم المتحدة

في المنطقة لصالح ترابط أنشطة الأمم المتحدة في غرب أفريقيا وتحقيق أقصى كفاءة لها. ويشجع أيضا أكبر تنسيق ممكن فيما بين وكالات الأمم المتحدة في نطاق بلدان المنطقة دون الإقليمية.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يشجع بعثات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا على تبادل المعلومات وتقاسم مواردها السوقية والإدارية إلى أقصى حد ممكن، دون إعاقة التنفيذ المرضي لولاياتها، بهدف زيادة كفاءتها وخفض التكاليف.

”ويعرب مجلس الأمن عن اعتزامه النظر في توصيات الأمين العام لتسهيل العمليات عبر الحدود وتعزيز التعاون فيما بين بعثات الأمم المتحدة في المنطقة، بما في ذلك إمكانية القيام بعمليات ’المطاردة‘، وتنظيم دوريات جوية مشتركة، والمسؤولية المشتركة عن الحدود، وإعادة التعزيز المحتمل لرصد الفضاء الجوي والتخطيط المشترك لإعادة المقاتلين الأجانب إلى الوطن. ويتطلع إلى أن يتلقى في أقرب وقت ممكن مقترحات الأمين العام، بعد إجراء المشاورات اللازمة مع الحكومات المعنية. ويشجع أيضا الدول في المنطقة دون الإقليمية على تنظيم دوريات مشتركة على طول حدودها، بالاشتراك، عند الحاجة، مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الموجودة لديها.

”ويدعو مجلس الأمن الأمين العام والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على اتخاذ القرارات العملية المطلوبة لتحسين تنسيق أنشطة الأمم المتحدة والجماعة في غرب أفريقيا.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية النهج الإقليمي في إعداد وتنفيذ برامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. ولتحقيق هذه الغاية، يدعو بعثات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، والحكومات المعنية، والمؤسسات المالية المختصة، والوكالات الإنمائية الدولية، والبلدان المانحة إلى العمل معا للمواءمة بين البرامج القطرية الفردية للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وذلك في إطار استراتيجية إقليمية طموحة ووضع برامج إنمائية للمجتمعات المحلية تنفذ بالتزامن مع برامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، وإلى إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الخاصة تحديدا بالأطفال في الصراعات المسلحة.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا أهمية التوصل إلى حلول دائمة لمشكلة اللاجئين والمشردين في المنطقة دون الإقليمية ويحث الدول في المنطقة على تعزيز تهيئة الظروف اللازمة لعودتهم الطوعية والآمنة بدعم من المنظمات الدولية المختصة والبلدان المانحة.

”ويرى مجلس الأمن أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في المنطقة، ومن ثم، فهو يحث الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على أن تنفذ بالكامل اتفاق الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الخفيفة الموقع في أبوجا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ويدعوها أيضا إلى دراسة إمكانية تعزيز أحكامه.

”ويدعو مجلس الأمن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لاتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة في المنطقة بصورة أفضل، مثل إنشاء سجل إقليمي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويدعو

مجلس الأمن البلدان المانحة إلى مساعدة الدول الأعضاء بالجماعة على تنفيذ هذه الخطوات.

”ويحث مجلس الأمن جميع الدول، ولا سيما دول المنطقة والدول القادرة على تصدير الأسلحة، على كفالة تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة بالكامل في المنطقة دون الإقليمية. ويعرب عن اعتزامه إيلاء الاهتمام الوثيق لوقف التدفقات غير المشروعة للأسلحة على مناطق الصراع في المنطقة، والتشاور المستمر مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودولها الأعضاء بشأن الخطوات اللازمة لذلك.

”ويسلم مجلس الأمن بالحاجة إلى معالجة جانب العرض وجانب الطلب على السواء فيما يتعلق بالشركات الخاصة التي تبيع الأسلحة الصغيرة أو الخدمات الأمنية بطريقة غير قانونية، ويدعو الحكومات المعنية إلى اتخاذ الخطوات المناسبة لمنع عمليات البيع غير القانونية هذه.

”ويشير مجلس الأمن إلى التدابير التي نفذها بشأن الاستغلال والتجارة غير المشروعين في الماس والأخشاب في المنطقة دون الإقليمية ويشجع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء فيها على تعزيز الشفافية والاستغلال المستدام لهذه الموارد.

”ويشجع مجلس الأمن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الإعلان عن أسماء الأطراف والعناصر الفاعلة التي اتضح أنها تشارك في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة في المنطقة دون الإقليمية وتستخدم المرتزقة، ويعرب عن اعتزامه النظر في اعتماد هذه الممارسة فيما يتعلق بالمنازعات في غرب أفريقيا.

”ويشير مجلس الأمن إلى أن تواجد نقاط تفتيش عديدة غير قانونية وممارسة الابتزاز في هذه النقاط في المنطقة يلحق الضرر بأمن المدنيين ويعتبر عائقا رئيسيا أمام التنمية الاقتصادية لمنطقة غرب أفريقيا بأكملها. ويدعو لذلك الحكومات المعنية على اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة هذا العائق بطريقة فعالة لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي بدعم من المجتمع الدولي.

”ويدعو مجلس الأمن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى العمل معا للاتفاق على نهج مترابط لمعالجة مشكلة المقاتلين الأجانب.

”ويدعو مجلس الأمن دول اتحاد نهر مانو على استئناف الحوار والنظر في عقد اجتماع قمة لرؤساء الدول واجتماعات للوزراء لوضع نهج مشترك لمعالجة قضاياهم الأمنية المشتركة ووضع تدابير لبناء الثقة.

”ويرى مجلس الأمن أن العناصر الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك وسائط الإعلام، تضطلع بدور هام في إدارة الأزمات ومنع المنازعات في المنطقة، وتستحق جهودها، بهذا الصدد الدعم الفعال من جانب الدول الإقليمية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجتمع الدولي، ومنظومة الأمم المتحدة. وينبغي زيادة الدعم المقدم إلى وسائط الإعلام للتوعية بحالة الجنود الأطفال، واستخدام وانتشار الأسلحة الصغيرة، وتجنيد المرتزقة.

”ويرحب مجلس الأمن بالاهتمام الذي أبداه فريق الاتصال الدولي لليبريا بتوسيع نطاق ولايته لكي تشمل القضايا العابرة للحدود المتعلقة بليبريا والبلدان المجاورة لها.

”ويرى مجلس الأمن أن إصلاح قطاع الأمن يعتبر عنصرا أساسيا للسلام والاستقرار في غرب أفريقيا ويدعو على وجه الاستعجال البلدان المانحة والدوائر المالية الدولية إلى تنسيق جهودها لدعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا سيما أمانتها التنفيذية، ولمساعدة الدول في المنطقة دون الإقليمية في جهودها لإصلاح قطاع الأمن.

”ويعرب مجلس الأمن، في سياق تأكيده على البعد الإقليمي للمشاكل في غرب أفريقيا، عن اعتزامه أن يبقي قيد النظر تنفيذ التوصيات المشار إليها أعلاه، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تلك التوصيات بمناسبة تقديم تقاريره الدورية عن بعثات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2004/7.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع المتكلمين على مشاركتهم في هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.